الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

4- 5- 6 **شعبان** 1436 /22-23-24 **مايو** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8

القحطاني: كلمة الملك تأكيد لحماية الدولة لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 4 شعبان 1436هـ - 22 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150522/Con20150522772891.htm

محمد النغيص (الرياض)
كشف لـ(عكاظ) رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، أن لقاء خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بمنسوبي هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس الأول بقصره بالرياض، يعد دلالة واضحة على دعم القيادة لحقوق الإنسان في المملكة بشكل عام بشقيها الرسمي والأهلي.
وبين أن كلمته - يحفظه الله - اشتملت على مضامين العناية بحقوق الإنسان، مضيفا أن أنظمة المملكة وفق النظام الأساسي للحكم تؤكد حماية الدولة لحقوق الإنسان، وأن القضاء ركيزة أساسية لتوفير هذه الحماية. وقال: «إن الشريعة الإسلامية تؤكد على حماية حقوق الإنسان كما جاء به النص القرآني قبل أكثر من 1400 عام، وتركز نصوص الشريعة الإسلامية على كرامة الإنسان وعدم المساس بها». وأكد القحطاني في ختام تصريحه أن اجتماع هيئة حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون بعد غد الأحد بالرياض يعد خطوة في الطريق الصحيح لهيئات دول مجلس التعاون الخليجي لإظهار الميثاق الخليجي لحقوق الإنسان، وسنسعى من خلال هذا الاجتماع لتعميق ثقافة حقوق الإنسان بدول المجلس من خلال الآليات المتفق عليها.

لقاء وكلمة خادم الحرمين يرسخان مضامينها ويؤكدان أهميتها
حقوق الإنسان في المملكة.. نظام كفل الحرية وحقّق العدل ونبذ أسباب الفُرقة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 4 شعبان 1436هـ - 22 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1050158

الرياض - عبدالله الحسني
جاء تأكيد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على مساواة أبناء الوطن في الحقوق والواجبات مؤكداً للنهج القويم الذي تسير عليها دولتنا، وكانت كلمته -حفظه الله- التي وجهها خلال استقباله الأربعاء الماضي رئيس هيئة حقوق الإنسان ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعدداً من المسؤولين والمهتمين والمهتمات مرسخة لتلك المضامين الإنسانية التي كفلها الشرع وطبّقها قادة هذه البلاد منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن-طيب الله ثراه-.
وقد أكد خادم الحرمين الشريفين على أن دعائم هذه الدولة، قامت على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وقام الحكم على أساس العدل والشورى والمساواة، وإن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق،

وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز، فلا فرق بين مواطنٍ وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات.
كما لفت –أيده الله- إلى أن أنظمة المملكة أكدت على استقلال السلطة القضائية، بما يكفل تحقيق العدالة، وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين مشيراً في كلمته الضافية والعميقة إلى أن الدولة رحبت بقيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، كما تعاونت المملكة في إطار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في كل ما من شأنه حماية الحقوق، واحترام الأديان والتنوع الثقافي للشعوب كافة، وتقديم العون لكل المحتاجين دون تمييز.
ويرى د. مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان أن مثل هذا اللقاء مع خادم الحرمين الشريفين يعطي مؤشراً على اهتمام القيادة الرشيدة وعلى راسها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي العهد وسمو ولي ولي العهد بقضايا حقوق الإنسان في المملكة بشقيها الرسمي والأهلي.
رئيس جمعية حقوق الإنسان: عشر سنوات لم نرصد خلالها أي انتهاك أو تجاوز للحقوق
ويضيف: جاء هذا اللقاء مؤكداً على هذه الحقوق ومؤيداً لها، وحمل في مضامينه أن أحكام الشريعة الإسلامية حفظت حقوق الإنسان، وأن الأنظمة في المملكة وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم قد نصّ على اهتمام الدولة بحقوق الإنسان، كما أكد على أن القضاء هو المعوّل عليه في الخصومات وتمكين الناس من حقوقهم وكذا الجهات الرقابية المعنية بحقوق الإنسان سواء كانت هيئة حقوق الإنسان أو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان دورهما رقابي لمحاولة المساعدة في لفت الانتباه لما قد يُرصَد من تجاوز أو انتهاك.
ولفت د. القحطاني إلى أنه -ولله الحمد- خلال العشر سنوات الماضية من عمل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لم نجد في المملكة أي سياسة لانتهاك الحقوق، وإنما كل دعم وتأكيد على أنه ينبغي احترام حقوق الجميع بمن فيهم أولئك الأشخاص الذين يرتكبون بعض التجاوزات ويدخلون في أعمال مخالفة سواء إرهابية أو غيرها هناك تأكيد على احترام حقوقهم وعرضهم على القضاء ليأخذوا عقوبتهم على ما صدر منهم من تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الآخرين ولحقوق مجتمعهم ووطنهم.
وأردف قائلاً: مثل هذا اللقاء يعطي مؤشراً للخارج بأن المملكة دولة مؤسسات وتحترم حقوق الإنسان وأنظمتها الداخلية القائمة على الشريعة الإسلامية توفر حماية لمثل هذه الحقوق، وزاد "كما هو معلوم فالشريعة الإسلامية قد وفرت حماية حقوق الإنسان قبل المواثيق الغربية ومنذ ألف واربعمائة عام وإذا كان هناك عندنا نقص في المؤسسات التي تقوم بدور الرقابة فالحمدلله الآن أصبح لدينا مثل هذه المؤسسات وأصبحت الحماية لحقوق الإنسان وتعزيزها من أولويات القيادة السعودية في المملكة".
د. الخثلان: تطورات مهمة شهدها الشأن الحقوقي ونأمل تعزيز دور الأجهزة الرقابية
وعن الحملة الشعواء والمغرضة لبث الأراجيف حول انتهاك الحقوق في المملكة من منظمات لا تتحرى الدقة والموضوعية في تقاريرها عن المملكة يقول د. القحطاني "هذا الموضوع الحقيقة هو أمر محيّر فنحن عندما نرصد الحقائق وننظر للوقائع نجد أن الأشخاص المسؤولين والقيادة السعودية تأخذ بمبدأ أن كل شخص مسؤول عن فعله وهو ما لا نجده في بعض البلدان والدول الأخرى، كما نجد أن بعضها تحاول أن تضع تصنيفات ومحاولة منها لتسييس موضوع حقوق الإنسان للحصول على أهداف سياسية وأهداف أخرى". ويضيف: "هنا يدفعنا الأمر للتوقف قليلاً ومحاول البيان للآخر، أننا عندما نقول ندافع عن الحقوق فينبغي أن نكون متجردين وأن لا تؤثر علينا المصالح أما إذا رغبنا أن نستخدم حقوق الإنسان من أجل التسييس والحصول على مواقع أخرى فنحن هنا نكون قد خرجنا عن حقوق الإنسان ودخلنا في أمور لأهداف سياسية ومثل هذه الأمور حقيقة لا ينبغي أن نتوقف عندها وإن كان هناك أمور لدينا فيها بعض جوانب القصور والنقص وهي حقيقية فليس هناك ما يمنع تطويرها والعمل على إيجاد أسباب مثل هذه الشكاوى لكن للأسف ما يحدث الآن من بعض المنظمات ليس هناك سبب له سوى الحصول على مكاسب سياسية أو الإضرار بالسمعة وهو أمر يحتاج من قبل المسؤولين السعوديين المهتمين بالشأن الحقوقي في المملكة بيان ذلك والتوضيح بأن الأمر غير صحيح والتأكيد دائماً في المحافل الدولية على أن اتباع مثل هذه الطرق لن يؤدي إلى نتائج مرضية".
ويتفق مع د. القحطاني نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان والمتحدث الرسمي باسمها د. صالح بن محمد الخثلان الذي يرى أن استقبال خادم الحرميين الشريفين أول من أمس لأعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الانسان وأعضاء هيئة حقوق الانسان وكذلك أعضاء لجنة حقوق الانسان في مجلس الشورى، إضافة الى ممثلين عن عدد من الجمعيات الاهلية ذات الصلة بحقوق الانسان دليل مهم جداً على مكانة حقوق الانسان ضمن رؤيته حفظه الله.
ويضيف قائلاً "إن إفراد الملك سلمان الحقوقيين في المملكة بلقاء خاص يبعث برسالة قوية للمواطنين والمقيمين وكذلك لكافة المسؤولين في قطاعات الدولة بأولوية تعزيز وحماية حقوق الانسان وصيانتها في برنامج خادم الحرمين الشريفين الاصلاحي الذي بدأه مباشرة بعد توليه الملك ويأتي امتداد للمشروع الاصلاحي للملك عبدالله بن عبدالعزيز رحمه الله".

ويشدد د. الخثلان على حرص خادم الحرمين الشريفين على مشاركة أهم الجهات الحكومية ذات الصلة المباشرة بحقوق الانسان في هذا اللقاء الحقوقي الخاص، حيث شارك سمو ولي العهد ووزير العدل ورئيس ديوان المظالم ورئيس هيئة التحقيق والادعاء العام ووزير العمل.
وقال: لقد لمسنا في الجمعية الوطنية لحقوق الانسان هذا الحرص والاهتمام من خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- منذ تأسيس الجمعية قبل عشر سنوات؛ حيث كانت توجيهاته لكافة الادارات التابعة لإمارة منطقة الرياض سبباً في معالجة الكثير من الاشكالات والتجاوزات التي رصدتها الجمعية. وكانت الإمارة في مقدمة القطاعات التي تتجاوب وبشكل سريع وفعال مع مخاطبات الجمعية ومطالبتها بمعالجة أي تجاوز بحق مواطن أو مقيم.
ويشير د. الخثلان إلى الإنجازات التي حققتها الدولة في مجال حقوق الإنسان فيشير إلى أنه تحقق خلال عشر السنوات الماضية تطورات مهمة في مجال تعزيز وحماية حقوق الانسان سواء من خلال صدور أنظمة وتشريعات تحمي الحقوق أو بتطوير الاجراءات داخل الاجهزة الحكومية لتمكين الافراد من حقوقهم وكذلك زيادة مستوى الشفافية التي سمحت للأفراد في المساهمة في مراقبة الاداء الحكومي.
ويؤكد د. الخثلان إن ما يطمح الحقوقيون إليه اليوم وما هم متأكدون منه هو زيادة درجة المحاسبة والمساءلة للقائمين على الاجهزة الحكومية من أجل تعزيز الحقوق وحمايتها ويوضح قائلاً: فالنظام الاساسي للحكم يتضمن نصوصاً مهمة لحماية الحقوق، كما أن الدولة تخصص ميزانيات ضخمة للإنفاق على الخدمات التي تمكن الافراد من حقهم في العيش الكريم، إلا أن أداء بعض الاجهزة الحكومية لا يتناسب مع تلك النصوص أو الامكانات مما يحرم الافراد من حقوقهم، وهو ما يفسر الاستياء الذي يعبر عنه الافراد من حين لآخر. لذلك تتضح أهمية المساءلة والمحاسبة والحزم مع كل من تولى وظيفة عامة؛ وخاصة من القيادين، وقصر في أدائها. ويختم د. الخثلان حديثه بقوله: نأمل تعزيز دور الاجهزة الرقابية التي طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان باستمرار بمنحها صلاحيات تمكنها من لعب دور رقابي مهم لا تكتمل مسيرة حقوق الإنسان بدونها؛ ونذكر تحديداً مجلس الشورى وديوان المراقبة العامة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وهيئة الرقابة والتحقيق.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

2014 كان الأعلى بـ173 قضية

28 ٪ من قضايا العنف في المملكة ضد الأطفال .. بارتفاع10 ٪

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 4 شعبان 1436هـ - 22 مايو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/05/22/article_959593.html

إبراهيم الزاحم من الرياض
سجلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية ارتفاعا كبيرا في عدد قضايا العنف ضد الأطفال خلال العام الماضي بزيادة تجاوزت 10 في المائة عن العام الذي قبله، فيما تجاوزت القضايا المسجلة عنفا ضد الأطفال حاجز الـ 28 في المائة من إجمالي القضايا الواردة لها خلال العام الماضي، وتنوعت بين قضايا عنف جسدي وجنسي ونفسي للأطفال.
وأوضح الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن ارتفاع وظهور الحالات المتزايد يعود لتطور الثقافة الحقوقية في المجتمع، إضافة إلى تطوير عمليات الرصد التي لم تعد تتوقف على البلاغات، بل أصبحت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي تلعب دورا مهما بهذا الخصوص، بخلاف صدور أنظمة تهتم بحماية الطفل من الإيذاء، وارتفاع الاهتمام من قبل الأسر في حال رصدت بعض السلوكيات الخطرة ضد الأطفال.
وأكد القحطاني أن قضايا العنف ضد الأطفال في السنوات الماضية كانت مصنفة ضمن قضايا العنف الأسري، ما دعا الجمعية لتصنيفها منفصلة لتحديد حجم المشكلة ونسبتها وإيجاد الحلول العملية لها، وهو ما أدى إلى ظهور مثل هذه الأرقام، مضيفا أن أغلب الحالات المسجلة في الجمعية ضد الآباء، وتكون بسبب سوء الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية والنفسية أو تفكك بعض الأسر وطلاق الوالدين، وهو من أكبر العوامل المؤثرة لزيادة العنف الأسري.

وشدد الدكتور مفلح على ضرورة أن تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالعمل على إيجاد نوع من التوعية المجتمعية ونشر الثقافة الحقوقية، وتنمية وتثقيف وإصلاح البيئات الحاضنة للطفل مثل المدرسة أو الحي أو المنزل والأماكن التي يرتادها، بحكم ما نص عليه نظام الحماية من الإيذاء وقانون حماية الطفل، مشيرا إلى أنها عوامل متعددة ومتداخلة مع بعضها بعضا، وليست معنية بجهة واحدة دون الأخرى، وضرورة تضافر الجهود من الجهات الرقابية والمجتمعية والجهات المعنية بالدراسات، وصولا إلى رفع المستوى الاقتصادي لبعض الأسر.

د. مفلح القحطاني.

ووفقا لمعلومات وبيانات حصلت عليها "الاقتصادية" من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، فإن 173 طفلا تعرضوا للتعنيف والضرب من قبل أسرهم وذويهم أو أقاربهم وتقدموا بطلب دعم الجمعية، وتشكل الإناث منهم نسبة 63 في المائة، بعد تعرض 110 فتيات للعنف، فيما تعرض 63 طفلا ذكرا للإيذاء يمثلون 37 في المائة.

وأوضح التقرير السنوي الصادر عن الجمعية أن الأطفال الذين تعرضوا للعنف من قبل أهاليهم 90 في المائة منهم سعوديون، و10 في المائة أطفال من سبع جنسيات مختلفة تدخلت الجمعية الوطنية لحمايتهم، إضافة إلى مجهولين للهوية، بعد تعرض أربعة أطفال يمنيين للعنف، وثلاثة أطفال أردنيين، واثنين من سوريا، واثنين من فلسطين، وآخرين عراقي وبحريني وموريتاني، إضافة إلى ثلاثة أطفال مجهولي الهوية أحدهم في الرياض وآخر في جدة وثالثهم في المدينة المنورة. ورصد التقرير اختلاف أنواع التعذيب، الذي تعرض له الأطفال ما بين إساءات جسدية وجنسية ونفسية وتمثل 63 في المائة من إجمالي القضايا الواردة للجمعية، إضافة إلى قضايا تتعلق بالحرمان من التعليم وحرمان من الأوراق ثبوتية، بخلاف حرمان من أحد الوالدين أو الإهمال أو تزويج إجباري للقاصرات.

وأكد التقرير أن أغلب الأشخاص الممارسين للعنف ضد الأطفال هم الآباء والأمهات والأسرة بشكل عام، إذ إن 61 في المائة من الأطفال المشتكين للجمعية لحمايتهم تعرضوا للعنف من آبائهم بإجمالي 107 قضايا، في حين تعرض 13 طفلا للعنف من قبل الأم، ويظل الأخ هو الأقل عنفا في قضية واحدة، فيما رصد عنف أحد الأقارب بلغ 12 قضية مرفوعة، ورفع الأطفال ست قضايا تعنيف ضد زوجات الآباء، وثلاث قضايا ضد كل من الأجداد والأعمام. وأشار التقرير إلى تعرض 20 طفلا للتعنيف من قبل مؤسسات وجهات حكومية تعليمية وصحية، حيث تعرض نحو 15 طفلا للعنف من قبل المدارس، وثمانية آخرين تعرضوا للعنف من قبل المعلمين، في وقت تعرض فيه ثلاثة أطفال للعنف من قبل دور للرعاية، واثنين آخرين في مستشفيات حكومية.

السعوديون يعبرون عن تضامنهم في وجه الإرهاب الأعمى

رئيس مجلس الشورى: شعب المملكة سيقف صفاً في وجه بث الفرقة

المصدر: جريدة الشرق الاوسط السبت 5 شعبان 1436هـ - 23 مايو 2015م

اضغط هنا

الدمام: «الشرق الأوسط»

عبّر السعوديون أمس، أفرادًا ومؤسسات، أهلية وحكومية، عن تضامنهم بعد الجريمة البشعة التي استهدفت المصلين في مسجد في القديح شرق السعودية، والتي نجم عنها استشهاد 21 مواطنًا وإصابة العشرات بإصابات متفرقة بعضها خطيرة. وأدان الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ رئيس مجلس الشورى عضو هيئة كبار العلماء حادث التفجير الإرهابي الذي وقع في مسجد ببلدة القديح في محافظة القطيف واستهدف عددًا من المصلين الأبرياء أثناء أدائهم صلاة الجمعة. وقال إن هذا العمل الإرهابي يتنافى مع مبادئ الدين الإسلامي والقيم الإنسانية، هدفه الأول زرع وبث الفتنة الطائفية بين شعب المملكة وتنفيذ أجندة خارجية لتمزيق وحدة المملكة. كما أكد الدكتور آل الشيخ أن شعب المملكة سيقف صفًا واحدًا تجاه كل من يحاول بث الفرقة بين أطياف المجتمع وزعزعة استقرار البلاد، وإحداث الفتنة بين أبنائه ووحده النسيج الوطني.

كما استنكر الدكتور محمد بن أمين الجفري نائب رئيس مجلس الشورى العمل الإرهابي الآثم الذي نفذته أيدٍ باغية في أحد المساجد ببلدة القديح.
كما عبر الشيخ الدكتور صلاح بن محمد البدير إمام وخطيب المسجد النبوي وقاضي محكمة الاستئناف بالمدينة المنورة عن بالغ استنكاره واستهجانه الشديدين للتفجير الإرهابي، وقال إن الأمة ما زالت تتلقى سهام الغدر من الفئات الضالة والتنظيمات الإرهابية الشاذة في عقيدتها وفكرها ومنهجها الذي يقوم على التكفير والقتل والغدر والتخريب والتدمير والتفجير والعبث.
كما أدان سليمان بن عبد الله الحمدان رئيس الهيئة العامة للطيران المدني العمل الإجرامي الذي أدى إلى إزهاق أرواح بريئة في صورة عمل إرهابي جبان يتنافى مع قيم الدين الإسلامي الحنيف. بدورها أدانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشدة الهجوم الذي استهدف المصلين في صلاة الجمعة في أحد المساجد ببلدة القديح بمحافظة القطيف، واصفة من قام بهذا العمل ومن يقف وراءه بأنه مجرم تعدى على الحق في الحياة وانتهك حرمة الدماء المعصومة، وأكدت الجمعية في بيانها على الثقة تامة بأن الأجهزة المختصة ستعمل على تقديم من يقف وراء هذه الجريمة البشعة للعدالة. واستنكر المهندس عبد الله بن عبد الرحمن المقبل وزير النقل الحادث الإجرامي الأليم الذي تعرض له أبناء الوطن في بلدة القديح، وأوضح المهندس المقبل أن هذا الحدث يُبين أن من يقف خلفه أعداء لأمن واستقرار هذا الوطن.
كما استنكر خالد بن عبد الله العرج وزير الخدمة المدنية التفجير الإرهابي الآثم وقال إن هذا العمل الإجرامي سيكون بحول الله وقوته داعمًا قويًا على الأرض الصلبة للحمة الوطنية التي تتميز بها المملكة العربية السعودية.
كما استنكر مدير شرطة منطقة الباحة اللواء مسفر بن سفير الخثعمي العمل الإرهابي الذي استهدف المصلين اليوم في أحد المساجد ببلدة القديح بمحافظة القطيف، مؤكدا أن هذا الحادث الجبان يعد جريمة كبرى في حق الأبرياء، كما أكد أن المملكة عملت ولا تزال تعمل على اجتثاث الإرهاب من منابعه ومحاربته وردع الفئة الضالة التي تحاول زعزعة أمن الوطن.
من جانبه قال الشيخ عبد الله بن محمد اللحيدان مدير عام الشؤون الإسلامية والأوقاف والمساجد والدعوة والإرشاد بالمنطقة الشرقية إن ما جرى في مسجد القديح يعد جريمة مركبة لما فيها من اعتداء على أمن البلاد وترويع الناس وهتك حرمة الدم المعصوم وفجور لقدسية المسجد.
بدوره أعرب الشيخ عبد الرحمن بن مهنا الجهني مدير عام فرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة مكة المكرمة عن استنكاره للحادث الإرهابي الذي وقع في بلدة القديح في القطيف اليوم وأسفر عنه كثير من الوفيات والمصابين.

أكدت ثقتها بالأجهزة المختصة لتقديم المجرمين للعدالة

"حقوق الإنسان": مَن يقف وراء حادث القديح مجرم تعدَّى على الحق في الحياة

المصدر: جريدة سبق السبت 5 شعبان 1436هـ - 23 مايو 2015م
http://sabq.org/K57gde

بدر الجبل- سبق- الرياض:
أدانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشدة الهجوم الذي استهدف المصلين في صلاة الجمعة اليوم ببلدة القديح بمحافظة القطيف، واصفة من قام بهذا العمل ومن يقف وراءه بأنه مجرم، تعدى على الحق في الحياة، وانتهك حرمة الدماء المعصومة

وقالت في بيان لها، أمدت "سبق" بنسخة منه: "إن الجمعية إذ تستنكر هذه الجريمة البشعة، التي تهدف إلى النيل من وحدة الشعب السعودي وزعزعة استقراره، وإثارة الفوضى، فإنها على ثقة تامة بأن الأجهزة المختصة ستعمل على تقديم من يقف وراء هذه الجريمة البشعة للعدالة".

وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني تعليقاً على هذا الحادث المؤلم: إننا نقدم أحر التعازي لذوي المتوفين، وندعو للجرحى بالشفاء، ونستنكر هذا العمل الإجرامي الذي يهدف إلى النيل من الحق في الأمن الذي يتمتع به شعب السعودية ومَن يقيم على أراضيها.

وأضاف القحطاني: لن ينجح من يقف وراء هذا العمل في النيل من وحدة الشعب السعودي وترابط وتلاحم نسيجه الاجتماعي؛ فوعي المجتمع سيكون بالمرصاد لهؤلاء الإرهابيين الذين تجردوا من إيمانهم وإنسانيتهم، ويسعون لإيقاع الفتنة بين مكونات المجتمع الذي يتمتع بالأمن والأمان والرخاء والاستقرار في منطقة غير مستقرة.

حقوق الإنسان: من قام بالتفجير بأحد المساجد في القديح مجرم تعدى على الحق في الحياة وانتهك حرمة الدماء المعصومة

المصدر: جريدة الوئام السبت 5 شعبان 1436هـ - 23 مايو 2015م

اضغط هنا

الرياض - الوئام :

دانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشدة الهجوم الذي استهدف المصلين في صلاة الجمعة اليوم في أحد المساجد ببلدة القديح بمحافظة القطيف، واصفة من قام بهذا العمل ومن يقف وراءه بأنه مجرم تعدى على الحق في الحياة وانتهك حرمة الدماء المعصومة.

وقالت الجمعية في بيان لها : " تستنكر الجمعية هذه الجريمة البشعة التي تهدف إلى النيل من وحدة الشعب السعودي وزعزعة استقراره، وإثارة الفوضى ، وتؤكد أنها على ثقة تامة بأن الأجهزة المختصة ستعمل على تقديم من يقف وراء هذه الجريمة البشعة للعدالة .

وقد أعرب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني عن استنكاره لهذا العمل الإجرامي الذي يهدف إلى النيل من الحق في الأمن الذي يتمتع به شعب المملكة ومن يقيم على أراضيها ، مؤكدا أن من يقف وراء هذا العمل لن ينجح من النيل من وحدة الشعب السعودي وترابط وتلاحم نسيجه الاجتماعي ، فوعي المجتمع سيكون بالمرصاد لهؤلاء الإرهابيين الذين تجردوا من إنسانيتهم، ويسعون لإيقاع الفتنة بين مكونات المجتمع الذي يتمتع بالأمن والأمان والرخاء والاستقرار في منطقة غير مستقرة .

• حقوق الإنسان": غالبية قضايا • الأحوال الشخصية" لنساء.. وبلاغان من • مجهولي هوية"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 6 شعبان 1436هـ - 24 مايو 2015م

اضغط هنا

الرياض - عمر الضبيبان
كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن استقبالها 205 قضايا تظلم في الأحوال الشخصية خلال العام الماضي، مشيرة إلى أن غالبية القضايا المقدمة واردة من النساء بواقع 167 بلاغاً، فيما بلغ عدد بلاغات الرجال 38 بلاغاً.
وأوضحت جمعية حقوق الإنسان في تقرير (حصلت «الحياة» على نسخة منه) صدر أخيراً، أن 13 جنسية تقدمت بالبلاغات خلال العام الماضي، لافتة إلى أن النصيب الأعلى للمتظلّمين كان من الجنسية السعودية، فيما كشفت عن بلاغي تظلم من مجهولي الهوية.
وذكرت أن مكاتبها في 11 منطقة تسلّمت 203 بلاغات خلال العام الماضي، وبلاغين من خارج السعودية، وكانت الرياض الأعلى بعدد البلاغات بواقع 47 بلاغاً، تليها منطقة المدينة المنورة بـ45 بلاغاً، ثم منطقة مكة المكرمة بواقع 35 بلاغاً، وكانت حائل ونجران الأوفر حظاً، إذ لم تصل إلى فرعيها أية حالة تظلم.
ولفت التقرير إلى أن المتظلّم عليهم بلغوا 12 شخصية، فيما كان التظلّم من الزوج أكثر الحالات بواقع 47 حالة، تبعه الطليق بـ70 حالة تظلّم، يليهما الطليقة بواقع 14 حالة، وتذيلت قائمة المتظلمين العم والجد بحالة لكل منهما.
فيما تنوع تصنيف القضايا إلى ثمانية تصنيفات كان أعلاها «قضايا حرمان من رؤية الأطفال» بواقع 78 اعتراضاً، تلاها «قضايا الحضانة» بـ44 اعتراضاً، ثم 31 اعتراضاً على «النفقة»، وكانت «نزع الولاية»، «وعدم الاعتراف بالزواج ومطالبة بالطلاق»، في ذيل القائمة بتسعة اعتراضات، بواقع خمسة للأولى، وأربعة للأخرى. وشمل التقرير السنوي للجمعية أصنافاً رئيسة، وهي القضايا الإدارية، وقضايا السجناء، والعنف الأسري، والقضايا العمالية، وأحوال شخصية، والعنف ضد الطفل، وأخرى تشمل الشكاوى الخاصة بالأفراد والشركات مثل المنازعات بين الأفراد والشركات. يذكر أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية كشفت أخيراً، عن تسجيل قضايا الأحوال المدنية والعنف ضد الطفل خلال العام الماضي نمواً مقارنة بالعام الذي سبقه، في مقابل انخفاض عدد القضايا في الأصناف السبعة الأخرى التي تقوم الجمعية بتلقي الشكاوى منها.
ولفتت إلى تلقيها 2838 قضية خلال العام الماضي، مقارنة بـ3303 قضايا خلال العام الذي سبقه بنسبة تراجع تصل إلى 17 في المئة، وحظيت القضايا الإدارية بالنصيب الأكبر مسجلة 640 قضية، فيما جاءت القضايا «القضائية» في المرتبة الأخيرة بـ55 قضية.

جمعية حقوق الإنسان: مفجر المسجد مجرم انتهك حرمة الدماء المعصومة

المصدر: جريدة اليوم الاحد 6 شعبان 1436هـ - 24 مايو 2015م
http://www.alyaum.com/article/4068698

واس - الرياض
أدانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشدة الهجوم الذي استهدف المصلين في صلاة الجمعة امس الأول في أحد المساجد ببلدة القديح بمحافظة القطيف، واصفة من قام بهذا العمل ومن يقف وراءه بأنه مجرم تعدى على الحق في الحياة وانتهك حرمة الدماء المعصومة.
وقالت الجمعية في بيان لها: «تستنكر الجمعية هذه الجريمة البشعة التي تهدف إلى النيل من وحدة الشعب السعودي وزعزعة استقراره، وإثارة الفوضى، وتؤكد أنها على ثقة تامة بأن الأجهزة المختصة ستعمل على تقديم من يقف وراء هذه الجريمة البشعة للعدالة.

وقد أعرب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني عن استنكاره لهذا العمل الإجرامي الذي يهدف إلى النيل من الحق في الأمن الذي يتمتع به شعب المملكة ومن يقيم على أراضيها، مؤكدا أن من يقف وراء هذا العمل لن ينجح من النيل من وحدة الشعب السعودي وترابط وتلاحم نسيجه الاجتماعي، فوعي المجتمع سيكون بالمرصاد لهؤلاء الإرهابيين الذين تجردوا من إنسانيتهم، ويسعون لإيقاع الفتنة بين مكونات المجتمع الذي يتمتع بالأمن والأمان والرخاء والاستقرار في منطقة غير مستقرة.

كلنا سعوديون بهوية وطنية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 6 شعبان 1436هـ - 24 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1050837

راشد محمد الفوزان

الإرهاب لا جنسية ولا دين ولا دولة ولا لون له، يكذب من يقول هذه التفجيرات تتعلق بأي شيء إنساني ناهيك عن أنه ديني سواء كان إسلاما أو غيره، قتل النفس التي حرم الله، هي كالذي يقتل الناس جميعا، يقول الله سبحانه في كتابه الكريم (مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا).. المائدة؛ هل تكفي هذه الأية وتختصر كل شيء؟؟ نعم تكفي فقتل النفس والترويع والفتن وشق الصفوف ليس من الإسلام بشيء، وليست من أي دين ولا أي إنسانية في هذا العالم، ما حدث "بالدالوة ثم الآن بالقديح" بمنطقة من بلادنا هو "إرهاب" أيا كان من قام به في دينه أو شخصه أو أين ينتمي، نحن كلنا سعوديون في الدولة من عهد المؤسس الملك عبدالعزيز -رحمة الله عليه- وحتى عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- استندت إلى المساواة والعدل بين الناس، من شهادة الميلاد إلى الشهادات العلمية من الابتدائي إلى ماشاء الله من شهادات، من الهوية الوطنية، من دفتر العائلة، من جواز السفر، لرخصة القيادة، كل الوثائق الحكومية لا تكتب إلا "سعودي" ورقم الهوية، فلا يذكر ببلادنا والحمدلله لا دين ولا طائفة ولا لون ولا قبيلة ولا منطقة، كلنا سعوديون؛ وهذا ما يجب أن يرسخ ببلادنا، كلنا سعوديون وهوية وطنية فقط هي الموحد لنا وبحب هذا الوطن، فلا شيء يميز بيننا.

قبل يومين وقبل تفجير "القديح" بيوم واحد أكد خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- خلال استقباله رئيس هيئة حقوق الإنسان ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بكلمات واضحة جليه لا لبس بها أن المملكة قامت دعائمها على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت إلى حفظ حقوق الإنسان وحمايتها، مؤكداً أن الحكم في المملكة قام على أساس العدل والشورى والمساواة. هذا هو منهج الدولة والحمدلله تسير عليه منذ عهد المؤسس ولليوم والمستقبل، كل ما يحدث من إرهاب وقتل الآن ولا أعُير أي أهمية للجنس أو الدين أو المذهب فكلنا أبناء وطن وسعوديون، هو استهداف لهذا الوطن لشق صفه وهذا ما يدركه ولله الحمد كل مواطن، وعلينا أن نعمل على التعايش وغرس وترسيخ حب هذا الوطن بهويتنا الوطنية "كسعوديين" وأن يحارب ويمنع ويعقاب كل من يميز أو يحقن الكراهية سواء الدينية أو المذهبية أيا كانت، بأي وسيلة تمارس به، وأن نعمل صفا واحدا بحماية هذا الوطن، وكل مواطن عليه دور كبير ومهم، بأن يدرك ويعرف ما يحاك من أعداء هذا البلاد التي وهبها الله سبحانه أمنها وأمانها وبقيادة وحكم دولة تعمل على ذلك بكل قوة واستطاعة فحفظت النفس والمال، والأهم الوطن.

نريد نشر التسامح والحب بين أبناء هذا الوطن، وهنا الجميع مسؤول كمواطن أو مسؤول والجميع، كلنا "سعوديون" الهوية الوطنية لا تصنفك إلا أنك "سعودي" وطن قائم على المساواة بين شعبه، وهذا ما يجب أن نتعايش به بنشر التسامح والحب والمحبة ووقف كل تصنيف وحقن واحتقان وكراهية.. كلنا سعوديون.

ضرب الأطفال جريمة

المصدر: جريدة المدينة السبت 5 شعبان 1436هـ - 25 مايو 2015م
اضغط هنا

إبراهيم محمد باداود

البعض يعتقد أن أسهل حل في تقويم سلوك الطفل هو ضربه ، فضرب الأطفال وتعنيفهم بالنسبة لبعض الآباء والأمهات هو الحل الأمثل لمنع الطفل من البكاء أو منعه من القيام بأي عمل لايرغبونه هم ، وبغض النظر عن الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن هذا الضرب فالهم الأول والأخير بالنسبة لهؤلاء الآباء هو تحقيق رغبتهم في إسكات الطفل ومنعه .
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سجلت العام الماضي إرتفاعاً كبيراً في عدد قضايا العنف ضد الأطفال وذلك بارتفاع تجاوز 10% عن العام الذي قبله ، فيما تجاوزت القضايا المسجلة عنفاً ضد الأطفال حاجز 29% من إجمالي القضايا الواردة للجمعية مقارنة بالعام الماضي ، ويعزو رئيس الجمعية إرتفاع تلك الحالات إما إلى زيادة الثقافة الحقوقية في المجتمع أو ماساهمت به وسائل التواصل الإجتماعية ووسائل الإعلام في رصد حالات العنف والإيذاء التي تقع ضد كثير من الأطفال والتي أوضح رئيس الجمعية بأن أغلبها ناتج من الآباء بسبب سوء الحالة الإقتصادية أو النفسية أو الإجتماعية أو تفكك الأسرة والطلاق.
هنا يأتي دور المدرسة فمن خلالها يجب أن يجد الطفل التوعية والثقافة بحقوقه التي قد لايعرفها ولم يسمع عنها في المنزل وهذا طبيعي لأنه لايجد في المنزل إلا الضرب والتعنيف فأنَّى له أن يجد فيه التنمية والتثقيف بحقوقه ، وقد أكد تقرير الجمعية بأن أغلب الأشخاص الممارسين للعنف هم الآباء والأمهات والأسرة بشكل العام في المنزل، ولذلك لابد أن يتم التركيز على تعريف الطفل بحقوقه من خلال وسائل تثقيفية أخرى شاملة تكون موجودة في المدرسة والشارع والمسجد وغيرها من الأماكن العامة .
من يضرب طفلاً يرتكب جريمة لايعرف حجمها فهو يولد الكراهية والخوف لدى الطفل ليس فقط اتجاه من ضربه بل وحتى اتجاه المجتمع الذي سمح له بأن يضربه، كما إنه يوجد جيلاً لايعرف الحوار والمناقشة بل الانقياد والسمع والطاعة العمياء، إضافة إلى أن ضرب الآباء للأطفال يعطي قدوة ونموذجاً سيئاً لهؤلاء الذين هم بدورهم عندما يكبرون سيضربون أبناءهم ، إضافة إلى أن كثيراً من الأطفال كلما تم ضربهم كلما زاد عنادهم ، وبعضهم يجد ضربا مبرحاً ومؤلماً يترك آثاراً في جسده تبقى لديه مدى الحياة فكيف يمكن أن ينسى مثل هذا الضرب .
على الآباء الامتناع عن ضرب أطفالهم وأن يبذلوا ما في وسعهم لإستخدام بدائل أخرى عن الضرب لتقويم سلوك أطفالهم وإظهار احترامهم وتقديرهم لهم والتعرف على قدراتهم وتنميتها وتفريغ طاقاتهم من خلال المشاركة في الأنشطة الرياضية وفتح أبواب الحوار والمناقشة معهم إضافة إلى استخدام سياسة الثواب والعقاب معهم ، مع وجود العديد من أساليب العقاب التي هي أكثر أثراً عند بعض الأطفال من الضرب .

اشتمل على مقترحات لتطوير مشاركتها وردود على مغالطات كثيرة تتعلق بنصف المجتمع

حقوق الإنسان لـ"الرياض": الانتهاء من إعداد تقرير مفصل عن وضع المرأة في المملكة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 4 شعبان 1436هـ - 22 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1050159

الرياض- أسمهان الغامدي

وضعت هيئة حقوق الانسان بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية تقريراً مفصلاً حول وضع المرأة في المملكة، واشتمل على العديد من المقترحات في جوانب متفرقة تخص المرأة منها الحالة الصحية والتعليمية والجوانب الاجتماعية وتطوير مشاركتها بما يتفق مع الوضع العام في المملكة وأحكام الشريعة الاسلامية السمحة التي تمثل المصدر الرئيس لجميع الأنظمة والتشريعات في المملكة.

وقال أحمد عبدالعزيز اليحيى المشرف على الأعمال العامة بهيئة حقوق الانسان لـ"الرياض": صدر قبل عامين أمر سامٍ في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز – رحمه الله- بمشاركة عدد من الجهات الحكومية وهيئة حقوق الانسان بدراسة وضع المرأة، وماهية القضايا التي تواجهها، والانتقادات والمزاعم التي تثار علينا من جهات خارجية حول وضعها وتفنيد الحقائق وكيف نرد عليها.

وأضاف أن العمل استمر طيلة العامين تم خلالها مراجعة الكثير من الأمور والأنظمة ووجدنا الكثير من المغالطات على المملكة، وكذلك سلبيات وضعنا لها مقترحات بالحلول في الكثير من الأوضاع، وسيتم الرفع بها كتقرير للجهات العليا، مشيراً إلى أن حكومة خادم الحرمين الشريفين اهتمت بالمرأة بشكل عام والهيئة بشكل خاص، وركزت عليها وعلى حقوقها في كثير من الأمور.

وأشار اليحيى إلى أن المرأة خلال العقد المنصرم تحقق لها قفزات هائلة في مقدمتها دخولها مجلس الشورى وبصورة ليست شكلية بل بعضوية كاملة، إلى جانب أن فرص التعليم متاحة ولدينا الآن لأكثر من 160 ألف مبتعث ومبتعثة عدد كبير منهم طالبات، كما أن جميع الجامعات في المملكة يوجد بها أقسام نسائية بشتى التخصصات، وفرص العمل والمشاركة أصبحت قوية للمرأة، وكذلك دخولها في المجالس البلدية كناخبة ومرشحة التي تعد نقلة كبيرة، مشيراً إلى أن هناك محاضرات وندوات في المناشط النسائية منذ أكثر من عام لتثقيف المرأة بحقوقها في مجال المجالس البلدية الأمر الذي يدلل على الاهتمام بملف المرأة بشكل جدي من الدولة.

واستشهد اليحيى باللقاء الأخير بملك الحزم والعزم الملك سلمان بن عبدالعزيز – حفظه الله- أول من أمس الذي اتسم بالاريحية، وتأكيده - حفظه الله- على حقوق الانسان، وأن حقوق الانسان مكفولة للجميع والمساواة والعدل كذلك، وحديث خادم الحرمين عن مدى التزام المملكة بتحقيق حقوق الانسان للجميع بعيداً عن جنسه ولونه وأصله ودور المؤسسات المعنية بحقوق الانسان بالاهتمام بالانسانية بالدرجة الأولى، وتأكيده حفظه الله على أن الحكومة راعية لحقوق الانسان وفق الشريعة التي هي منطلق وركيزة لنا في جميع مناشطنا، كما استدل خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- بالمركز الاغاثي الذي انشئ مؤخرا ودوره الريادي في حفظ حقوق الانسان على مستوى دولي.

وأضاف اليحيى "نتحدث عن منظومة كاملة لحقوق الانسان تبدأ بحقوق الطفل والمعوق والمريض والضعيف والمرأة والرجل وجميع أفراد المجتمع، فاللقاء بملك الحزم كان لقاء اتسم بكل الوضوح والشفافية، وأحسسنا فيه بعظم المسؤولية إضافة لما كنا نشعر به واعطانا دافعاً لنمضي قدما ببرامجنا ونطور فيها".
وزاد "أنه لكل انسان حقوق وواجبات، ولكن دائما في المجال الحقوقي نركز على الفئات الضعيفة كالمسجون ومنسوبي دور الرعاية وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والمرأة في بعض حالاتها".
وقال اليحيى "في العمل الحقوقي نحاول أن نبدأ بحقوق الفئات الأضعف ثم نتدرج للأعلى لأن هذه الفئات التي تحتاج النظر في أمرها أكثر"، مشيراً إلى أن الفئات الضعيفة لا تعني بأنها مسحوقة أو لا تملك حقوقا ولكن طبيعتها كذلك والطفل مثال على ذلك فحمايتنا له لا يعني بضرورة أن حقوقه منتهكة.
وقال المشرف على الأعمال العامة بهيئة حقوق الانسان أن الهيئة لديها جانبان قويان تتعامل معهما الأول الجانب الداخلي المحلي والجانب الاخر الجانب الخارجي الدولي، مشيراً إلى أن الجانب الداخلي له تفرعات كثيرة جدا منها مراقبة أداء الاجهزة الحكومية في تنفيذ الأنظمة فيما يتعلق بحقوق الانسان فقط سواء في مسألة زيارة الدور الاجتماعية والسجون والمواقع الأخرى ذات العلاقة ومتابعة كل الحالات التي تهم المجتمع السعودي مثل المرأة الطفل المعوق وكبار السن والحالات التي تحتاج أن تركز على حقوقهم للحصول عليها من قبل المستحق.

اليوم

رئيس هيئة حقوق الإنسان يدين التفجير الارهابي ببلدة القديح في القطيف

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 4 شعبان 1436هـ - 22 مايو 2015م
http://www.alyaum.com/article/4068450

واس – الرياض
أدان معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان التفجير الإرهابي الآثم والجبان الذي استهدف مسجداً ببلدة القديح في محافظة القطيف عقب صلاة الجمعة اليوم وذهب ضحيته عدد من الأبرياء.
وقال إن هذا العمل الإرهابي يتنافى مع القيم الإسلامية والإنسانية كافة ، مؤكدًا أن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - أيده الله - ستمضي بكل قوة في مكافحتها للإرهاب واجتثاثه وأن أبناء المملكة يقفون صفا واحدا ضد هذه الأعمال الإجرامية التي تنتهك كل القيم والأعراف والحقوق.
وبين العيبان أن القضاء الشرعي العادل في المملكة سيحاسب بكل عدالة من حرض ونفذ ودعم هذه الأعمال الإرهابية.
ورفع معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان أحر التعازي لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ، وسمو ولي عهده الأمين ، وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله - ولأسر الضحايا وأبناء وطننا العزيز كافة , وأن يمن على الجرحى والمصابين بالشفاء كما دعا المولى جلّ وعلا أن يحفظ المملكة من كل سوء ومكروه.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشؤون الاجتماعية" تبحث صعوبات تواجه دور الرعاية

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 4 شعبان 1436هـ - 22 مايو 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية فعاليات ورشة عمل «دور الرعاية الاجتماعية» في الرياض أمس، التي تستهدف تشخيص المشكلات والمعوقات والصعوبات الموجودة في دُور الرعاية الاجتماعية، بمشاركة عدد من المسؤولين والمتخصصين في هذا الشأن.
وأكد وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله المعيقل خلال افتتاحه فعاليات الورشة، أن الهدف الرئيس من إقامتها هو بحث ومناقشة أبرز المعوقات والصعوبات التي تواجهها دُور الرعاية الاجتماعية على مستوى مناطق المملكة، مشدّداً على ضرورة الاعتراف بتلك المعوقات للعمل على علاجها وفق خطط علمية. وركّزت الورشة على عدد من المحاور، منها: المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيق التنشئة السليمة للأبناء، والتحديات التي تواجهها الدور في توفير خدماتها وبرامجها، ومقترحات البرامج والأنشطة والأنظمة الجديدة لتحقيق مصلحة اندماج الأبناء ودعم اندماجهم في المجتمع، وأهم القرارات ذات الأثر الكبير على الأبناء والتي يجب اتخاذها، إذ استعرض المشاركون هذه الجوانب مع تقديم عدد من المقترحات التي تسهم في علاجها.
وشهدت الورشة حضور وكيل الوزارة المساعد للرعاية الاجتماعية الدكتور نايف الصبحي، ومساعدة المدير العام لفرع الوزارة بمنطقة الرياض للإشراف النسائي الاجتماعي سمها الغامدي، ومديري مراكز دور الرعاية الاجتماعية في المناطق.

"مواقع التواصل"... وسيلة بديلة للأنظمة الحكومية في تطبيق عقوبة "التشهير"

المصدر: جريدة الحياة السبت 5 شعبان 1436هـ - 23 مايو 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
في الوقت الذي سبقت مواقع التواصل الاجتماعي إقرار عقوبة التشهير في العديد من الأنظمة الحكومية أخيراً، وفضحت تجاوزات مهنية وأخلاقية، اختلف قانونيون وأكاديميون وأعضاء شورى حول تطبيق العقوبة ومفهوم التشهير، فجزء يرى أن الإسلام أجاز إعلام الناس بجرم الجاني حتى يحذروه، وفريق يرى أن التشهير في عصر التكنولوجيا عقوبة ممتدة طول العمر، وأن النظام لا ينظر إلى حسن النية لدى الشخص ولا يعتد بها.
وما أن أصبح موقع «تويتر» متوافراً باللغة العربية مطلع آذار (مارس) 2012، حتى بدأت الصحافة السعودية في العام ذاته بنشر أخبار تفيد بدراسة هيئة الخبراء توصيات اللجنة المشكلة لمراجعة العقوبات والتشهير عبر وسائل الإعلام بمن يتعمد الإضرار بالفرد والمجتمع في بعض القضايا، كالمشكلات الصحية، ومخالفات مصانع المياه والأغذية، ومن بين التوصيات المرفوعة للمقام السامي التوجيه بدرس إضافة مواد في الأنظمة القائمة لدى بعض الجهات، تنص على التشهير عبر وسائل الإعلام كأحد الجزاءات المنصوص عليها في الأنظمة.

وتوالت قرارات تعديل الأنظمة لإضافة عقوبة التشهير بحسب طبيعتها القانونية، فغالباً ما تكون عقوبة تكميلية أو تبعية، بيد أن استخدامها كان ذا حدين، حد يطبق على التشهير بالمخالفين وفق قرار المحكمة، وعقوبة لمن ينصّب نفسه قاضياً ويشهر بالناس، وعقوبتها تصل وفق نظام الجرائم المعلوماتية إلى السجن عاماً والغرامة 500 ألف أو إحدى هاتين العقوبتين.

ووسط تعدد قوانين التشهير المحدثة ظهر مستفيدون ومتضررون، إذ رُفعت قضايا كيدية بتهم «التشهير»، أبرزها ما حدث للأكاديمية الدكتورة سحر الخشرمي صاحبة وسم «سرقوني» على موقع التواصل «تويتر»، بعد كشفها عن سرقات علمية لزملائها الأكاديميين، في حين رأى مواطنون إيجابيات التشهير بعد الإطاحة بمسؤولين أساؤوا التعامل مع مواطنين.

وتجاوز مفهوم التشهير أسوار المواقع الإلكترونية، ليصبح واقعاً ملموساً في نظام التستر التجاري والغش التجاري ونظام التعاملات الإلكترونية، كما أقر أخيراً في مجلس الشورى تعديل على نظام الرشوة ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، إضافة إلى إدراج عقوبة التشهير في مشروع نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية، ونظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها.

وتنص عقوبة التشهير في الأنظمة السابقة على نشر حكم القرار النهائي الصادر بالعقوبة على نفقة المخالف في ثلاث صحف محلية تصدر إحداها على الأقل في مقر إقامته، فإن لم تكن هناك صحيفة في المنطقة ففي الصحيفة الصادرة في أقرب منطقة له، وهذا النص ليس غريباً على العاملين في القطاع الصحي، إذ صدرت في نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية عام 1430هـ عقوبة التشهير المشار إليها، وبدأت الوزارة في عهد وزير الصحة السابق الدكتور عبدالله الربيعة بتحذير الصيدليات المخالفة بالتشهير في الصحف المحلية.

ويعرّف القانونيون التشهير بـ«الإعلان عن جريمة المحكوم عليه كعقوبة له»، إلا أن العقوبة في عصر التكنولوجيا تصبح عقوبة ممتدة إلى الأجيال، وهو سبب رفضها الدائم من عضو مجلس الشورى الدكتور فايز الشهري، باستثناء التشهير في حق من أساء من شركات الحج والعمرة للحجاج والمعتمرين، التي لم ير مانعاً من التشهير بهم لما يتسببون به من تشويه لصورة المملكة أمام العالم.

"الداخلية" لـ"الحياة": عمل جبان وسنقبض على المتورطين فيه

المصدر: جريدة الحياة السبت 5 شعبان 1436هـ - 23 مايو 2015م

اضغط هنا

القطيف - «الحياة»

أكد المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية السعودية اللواء منصور التركي لـ«الحياة»، أن الجهات الأمنية ستتوصل بمهنيتها وما تلقاه من مساندة المواطنين، إلى تحديد هوية من يقف وراء العمل الجبان الذي استهدف مسجداً في بلدة القديح (محافظة القطيف)، والقبض على المتورطين فيه».

فيما تبنى تنظيم «داعش» الإرهابي رسمياً أمس تفجير المسجد عبر حزام ناسف لأحد أعضائه الانتحاريين، ما تسبب في مقتل أكثر من 20 شخصاً، وجرح نحو 50 آخرين. وبث المكتب الإعلامي لما يعرف بـ «ولاية نجد» التابع لتنظيم «داعش» أمس، بياناً أوضح من خلاله خطوات تنفيذ العملية الإرهابية البشعة، بعد أن تمكن الانتحاري من الوصول للهدف المحدد سلفاً، والذي استهدف مسجد الإمام علي المكتظ بالمصلين في بلدة القديح. وتوعد التنظيم بشن عمليات مماثلة ضد من أسماهم بـ «الرافضة».

وكان المتحدث الأمني لوزارة الداخلية اللواء التركي قال في تصريح صحافي: «إن الجهات الأمنية باشرت بعد صلاة الجمعة، بلاغاً عن وقوع انفجار في أحد المساجد ببلدة القديح بمحافظة القطيف، وسيتم الإعلان لاحقاً عن تفاصيل ونتائج ذلك. والله ولي التوفيق».

وفي وقت لاحق أدلى المتحدث الأمني بتصريح قال فيه: «إنه إلحاقاً لما سبق إعلانه عن وقوع انفجار في أحد المساجد ببلدة القديح (محافظة القطيف)، فقد اتضح أنه أثناء أداء المصلين لشعائر إقامة صلاة الجمعة بمسجد الإمام علي بن أبي طالب ببلدة القديح بمحافظة القطيف، قام أحد الأشخاص بتفجير حزام ناسف كان يخفيه تحت ملابسه، ما نتج منه مقتله واستشهاد وإصابة عدد من المصلين. وباشرت الجهات المختصة مهامها في نقل المصابين إلى المستشفى، وتنفيذ إجراءات ضبط الجريمة الإرهابية والتحقيق فيها ، ولا يزال الحادث محل المتابعة الأمنية».
وأردف التركي: «وزارة الداخلية إذ تعلن ذلك، لتؤكد بأن الجهات الأمنية لن تألو جهداً في ملاحقة كل من تورط في هذه الجريمة الإرهابية الآثمة من عملاء أرباب الفتن الذين يسعون للنيل من وحدة النسيج الوطني في المملكة، والقبض عليهم وتقديمهم للقضاء الشرعي لنيل جزائهم العادل. والله الهادي إلى سواء السبيل».

البلوي: النظام الجديد سيتضمن الإفراج المشروط والإلزام بالتطوع

المصدر: جريدة الحياة الاحد 6 شعبان 1436هـ - 24 مايو 2015م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي
بين إلزام المحكوم بالعمل في مخيم النازحين باعتباره عقوبة بديلة، وإلزام شاب عاق لوالده بالاعتذار أمام جماعة المسجد.. تتنوع الأحكام البديلة التي أصدرها القاضي المبادر في المحكمة الجزائية بتبوك الشيخ ياسر بن صالح البلوي الذي أفصح لـ«الحياة» عن تضمن النظام المرتقب للعقوبات البديلة للسجن تفعيل الإقامات الجبرية في المنازل، والإفراج المشروط، والإلزام بالأعمال التطوعية.
وتحدث القاضي البلوي في حديث مع «الحياة» عن كل ما يتعلق بتطبيقات قضاء العقوبات البديلة، مشيراً إلى وجود جوانب جديدة سيتضمنها النظام المستقل للعقوبات البديلة للسجن، شارك بعض القضاة في دراسته مع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ويُنتظر صدوره واعتماده في القريب العاجل.
يأتي ذلك في الوقت الذي كوّن فيه القاضي البلوي رصيداً من الخبرة القضائية ناهزت 12 عاماً في العمل القضائي، تنقّل فيها بين المحاكم العامة والتنفيذ في محافظة صامطة ومدينة تبوك، ثم استقر به الحال في المحاكم الجزائية، لكن تجربته في إصدار أحكام بديلة سلطت الأضواء عليه بشكل كبير في الآونة الأخيرة، لاسيما مع ترقب صدور النظام .. إلى نص الحوار:
} ما أبرز الأحكام البديلة التي أصدرتها؟
- كثيرة.. لكني سأستشهد بعدد منها، أذكر من بينها إلزام شخص بالعمل ساعات محددة خارج عمله في المركز الطبي لمخيم النازحين وقد نفّذه، وإلزام مروج على الكشف عن المهربين الذين يتعامل معهم ليكون موجباً للتخفيف وقد نفّذه، وإلزام شاب عاق بالاعتذار لوالده أمام جماعة المسجد بعد إحدى الصلوات، وإلزام مدان بتنظيف السجن بساعات محددة، وحفظ جزأين من القرآن لإسقاط جزء من المحكومية بالسجن، خيار شراء جزء من مدة محكوميته بغرامة تعزيرية مالية قدرها 1000 عن كل يوم، ووقف التنفيذ لعقوبة السجن وإخضاعه للرقابة خلال ثلاث سنوات، فإن عاد للجريمة نفذت فيه كامل عقوبة الحبس، وإلزام مدان بحضور دورة توعوية لتخفيف جزء من العقوبة.
} في عام 2010، اقترح البلوي استخدام «السوار الإلكتروني» لتقييد حركة ومراقبة المحكوم عليهم في منازلهم عوضاً عن سجنهم، هل من مستجدات لإقرار المقترح؟
- الحمدلله أصبح هذا المقترح فاعلاً في بعض قطاعات دور التوقيف التابعة لوزارة الداخلية ممن يُفرج عنهم إفراجاً مشروطاً بالإقامة الجبرية في المنزل لمدة معينة.
} هل حصل وواجهتم رفضاً من المحكوم عليهم في تنفيذ العقوبات البديلة؟

- تضاءلت حالات الرفض لتنفيذ العقوبات البديلة، وبحسب ما لمست فإن هذا عائد لانتشار الوعي بفائدة مثل هذه العقوبات، وكذلك لانتشار ثقافة التطوع في المجتمع.

} في ما يتعلق بقضايا الأحداث، ما مدى تفاعل الجهات ذات العلاقة في تفعيل بدائل السجون؟

- من الجديد تفعيل العقوبات البديلة في دور رعاية الأحداث التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، إذ أصبح طلب إيقاع البدائل طلباً رئيساً من المدعي العام.

} ما الأسباب التي حفزتك للمبادرة بانتهاج العقوبات البديلة في أحكام القضايا التي تنظرها، قبل تقنينها؟

- من أهم الأسباب الآثار السلبية والمشكلات التي تتعرض لها أسرة السجين، نتيجة سجن عائلها، وتتنوع الآثار السلبية من طلاق وخلع وانحراف للأبناء وفقر، إضافة إلى نظرة المجتمع لمن يُسجن، كما لا يمكن إغفال انتفاء هيبة السجن لدى الإنسان، وتزايد الشعور بالبطالة، وعدم وجود العمل، ما يولد اللجوء للجريمة لتأمين بعض حاجاته، أو الرجوع لمجتمع السجن، إذ أظهرت الدراسات أن نسبة العودة إلى السجون تراوح بين 20 و30 في المئة من عدد السجناء المفرج عنهم، بما في ذلك التكاليف المالية الباهظة التي تصرف على السجناء ذوي الأحكام البسيطة، وما تشهده السجون حالياً من الاكتظاظ جاعلاً الحياة في السجون مقلقة للراحة.

} كيف تجد انعكاسها الإيجابي سواء على الفرد المحكوم عليه تحديداً أم المجتمع المحيط به؟

- أعظم قيمة هي العقوبة البعيدة عن السجن دفعاً لآثارها الجانبية السلبية، كما تساعد هذه العقوبات على تدريب الجناة على العمل عموماً وتقبلهم له، ما يؤدي إلى رفع همتهم وانتشال نفسيتهم، بل قد تؤدي بهم هذه العقوبة إلى البحث عن فرصة عمل بعد انتهاء محكوميتهم، وقد يجدوا لهم فرصة في الجهة التي أُلزموا بالتطوع فيها، ومن المعلوم أن البطالة هي من أبرز أسباب الوقوع في الجريمة، وخصوصاً من الأحداث، كما تساعد بدائل السجن على تدريب الجاني على العمل التطوعي، إضافة إلى ما تحققه البدائل من فائدة، وخدمة للمجتمع والجهات الرسمية وغير الرسمية المناط بها أدوار خدمية عامة كالبلديات ودور الرعاية الاجتماعية والمستشفيات ومكاتب الدعوة والجمعيات الخيرية ونحوها بتوفير عدد من الأفراد المتطوعين، ولا يمكن أن نغفل عن دور العقوبات البديلة في زجر وردع سائر أفراد المجتمع عن ارتكاب الجريمة، وذلك لدى مشاهدة تطبيق العقوبة أمام ناظريهم.

} هل سبق وخضتم برامج تدريبية تأهيلية تساعدكم في تطبيق الحكم بالعقوبات البديلة؟

- اقترحت أثناء مشاركتي في وضع دليل البرامج التدريبية للقضاة إدراج برامج تدريبية للقضاة تتعلق بجوانب العقوبات البديلة، وتمت موافقة المجلس الأعلى للقضاء، وينفذ من وزارة العدل.

البلوي في سطور

} قاضي المحكمة الجزائية في تبوك.

} حاصـــل علـــى البكالوريوس في الشريعة.

} حاصـــل على الماجستير في الفقه المقارن من المعهد العالي للقضاء.

} حاصـــل على الدكتوراه في الفقه المقارن من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

} مشارك في عدد من المبادرات العالمية للموسوعات القانونيـــة التشاركية.

رئيس مجلس الشورى: عملية القديح هدفها بث الفتنة وتنفيذ أجندة خارجية

شوريّون ل "الرياض": وطننا يعيش العدالة وسواسية الحقوق ووحدتنا الوطنية لن يمسها الإرهاب الشيطاني

المصدر: جريدة الرياض السبت 5 شعبان 1436هـ - 23 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1050419

الرياض ـ عبدالسلام محمد البلوي
طالبوا بإصدار نظام لتجريم الطائفية والعنصرية وتوعية المجتمع سنة وشيعة بخطر الإرهاب
أدان معالي رئيس مجلس الشورى عضو هيئة كبار العلماء الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ حادث التفجير الإرهابي الذي وقع في مسجد ببلدة القديح في محافظة القطيف واستهدف عدداً من المصلين الأبرياء أثناء أدائهم صلاة الجمعة.
وقال معاليه «إن هذا العمل الإرهابي يتنافى مع مبادئ الدين الإسلامي والقيم الإنسانية، هدفه الأول زرع وبث الفتنة الطائفية بين شعب المملكة وتنفيذ أجندة خارجية لتمزيق وحدة المملكة».
وأكد الدكتور آل الشيخ أن شعب المملكة سيقف صفاً واحداً تجاه كل من يحاول بث الفرقة بين أطياف المجتمع وزعزعة استقرار البلاد، وإحداث الفتنة بين أبنائه ووحده النسيج الوطني.
وأضاف معاليه «إن المملكة بقيادة خادم الحرمين ـ حفظه الله ـ ستمضي قدماً بعون الله في مكافحة الإرهاب بحزم لاجتثاثه، مشيدا بهذا الصدد بما يبذله رجال الأمن وجميع الأجهزة الأمنية بقيادة سمو ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية من جهود في سبيل محاربة الإرهاب وملاحقة الإرهابين ووأد مخططاتهم».
ورفع رئيس مجلس الشورى التعازي لخادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد -حفظهم الله- ولأسر الضحايا وأبناء وطننا العزيز كافة، داعيا المولى جل وعلا أن يتغمدهم برحمته وأن يكتبهم من الشهداء، وأن يمن على الجرحى والمصابين بالشفاء، كما دعا المولى جلّ وعلا أن يحفظ المملكة من كل سوء ومكروه.
من جهته، استنكر معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري العمل الإرهابي الآثم، ورفع معاليه خالص التعازي والمواساة للقيادة الكريمة ولذوي الجرحى والشهداء ولشعب المملكة في هذا المصاب الجلل.
وأضاف «أن الشريعة الإسلامية وسنة نبينا المصطفى صلى الله عليه وسلم جاءت لتحرم وتجرم كل مجترئ على حرمات الناس ودمائهم وأموالهم وأعراضهم وقد رفض الإسلام رفضًا كليًّا الإرهاب بجميع أشكاله وألوانه وصوره؛ لأنه قائم على الإثم والعدوان وترويع الآمنين، وتدمير مصالحهم ومنافعهم، ومقومات حياتهم، ولأنه اعتداء موجه ضد الأبرياء المعصومين من الرجال والنساء والأطفال».
ورأى معالي الدكتور محمد الجفري أن هذا الفعل الإجرامي يؤكد ضلال المنهج الذي تقوم عليه هذه الفئة، وتماديها في الانحراف متخذة القتل والتدمير سلاحاً لترهيب أبناء الوطن الواحد، ومحاولة يائسة لدك حصن الوطنية وتدمير ما يجمع المواطنين من ألفة وتعاهد على الخير والعمل لتنمية البلاد.
طالبوا بإصدار نظام لتجريم الطائفية والعنصرية وتوعية المجتمع سنة وشيعة بخطر الإرهاب
من جانب آخر، أكد أعضاء مجلس الشورى على أهمية الوحدة الوطنية ودورها في حماية البناء الداخلي ممن يحاولون هدمه أو إعاقته مشددين على أن ذلك واجب على كل فرد إذ إن الوطن للجميع وحمايته ليست فقط من مهام رجال الأمن فقط دون غيرهم بل كل مواطن رجل أمن للحفاظ على جبهتنا الداخلية من كل مخترق لها، وعدوا الوعي بما يحدق

بالوطن من اخطار وهجمات شرسة تمس عقيدته ووحدته الوطنية واجب شرعي وطني، وطالبوا عبر"الرياض" كافة فئات المجتمع وأطيافه إلى مزيد من التلاحم الوطني وبث الفرقة وعدم الانسياق إلى ما يزعزع وحدة النسيج الوطني الاجتماعي وتفويت الفرصة على الحاقدين ومنع التدخلات الخارجية لنكون حائط صد في وجه من يحاول زرع الفتنة وبث الضغينة والقضاء على تماسك الوطن، كما طالب أعضاء بأن يسارع الشورى في اصدار نظام قوي لتجريم الطائفية والعنصرية بكل اشكالها ويكرس الوحدة الوطنية بين كافة المواطنين ويؤكد حق الاختلاف والاحترام بين كافة طوائف المجتمع ولابد من الاسراع في سد هذا الفراغ التشريعي المهم والحيوي.

واستنكر الاعضاء التفجير الارهابي في بلدة القديح بالقطيف وراح ضحيتها العديد من الشهداء والمصابين، ودعا الأعضاء إلى تشكيل فرق توعوية لتصل الى كل بيت ومدرسة وحي لتبيان خطر هذا التنظيم الإرهابي التدميري والذي لا يقر ولا يستقر إلا عندما تتحول الاوطان الى خراب، وقال عضو اللجنة الأمنية اللواء علي التميمي، بأن المملكة تعيش حالة حرب وهو أمر معروف للقاصي والداني وهذه الحرب ليست من الحروب المفتوحة بين جيشين معلوم كل منهما للآخر، بل هي حرب ضد عدو خبيث يعمل على التغرير بشباب الوطن وجرهم الى مواطن القتال والضياع ، مستغلاً سذاجة البعض في الداخل لتحقيق مأربه في الحاق المملكة ببقية الدول التي اصابها الدمار وتمزقت شر ممزق وأضاف "إلا انه غاب عنهم ما تتمتع به المملكة من لحمة وطنية متماسكة لم يزعزعها الاعداء بالرغم من كل عملياتهم الشريرة والتي لا تزيد المواطن إلا قوة والتفاف حول قيادته".

ووصف اللواء التميمي ماحدث في قرية القديح بالقطيف بالإرهاب الشيطاني، وقال "اليوم والعالم يستعد لاستقبال شهر كريم شهر رمضان وفي شعبان تكون المساجد قد اتخذت الاستعدادات للشهر الكريم وعمل ما تحتاجه تلك المساجد لهذه المناسبة تفاجأ المواطنين بان الارهاب الشيطاني الذي لا يفرق بين الناس الابرياء والمساجد التي جعلها الله بيوت له يقوم بعملية انتحارية سقط بها ابرياء ليس لهم ذنب إلا انهم مسلمين موحدين العبادة لله دخلوا بيوت الله آمنين ليس لهم اي هدف غير عبادة الله وحدة" وأكد "هذا العدو لم ولن ينجح في التفريق بين ابناء الوطن الواحد ومهما كانت اساليبه الخسيسة تستهدف الآمنين من الناس فلن تزيدهم الا قوة وثباتا مع قيادتهم ووطنهم مهما كانت الاسباب".

وأشار اللواء التميمي إلى مضامين كلمة خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز التي ألقاه مؤخراً وأكد فيها على عدالة الحقوق بين أبناء الوطن، وقال: لقد كان ملك البلاد صادقا وواضحا وهو يخاطب ابناءه المواطنين بأنهم متساوون بالحقوق وهم ابناء وطن واحد وعليه فإن هذه الاعمال الارهابية تصن بقوة ومتانة الجبهة الداخلية المتماسكة مما جعل عملياتهم الخسيسة ذات تأثير محدود لدى المواطن بالرغم من بشاعتها إلا ان عزيمة وروح المواطن الوطنية تأبى إلا ان تكون قوية ضد هذا الداء الخبيث والذي بحول الله الى زوال ان عاجلا او آجلا.

ومضى التميمي مشدداً أن الوطن يقف اليوم وقفة رجل واحد في وجه هذا المخطط الخبيث الذي يراد به شق الصف واللحمة الوطنية ليحقق اهدافه والتي بحول الله لن ينجح في النيل من وحدتنا.

ويرى اللواء عبدالله عبدالكريم السعدون أن التعامل مع الإرهاب يحتاج إلى عاصفة حزم لها أهداف بعيدة المدى ومن أهمها التعليم بمناهجه ومعلميه والإعلام بمؤسساته والمساجد وما بها من منابر وحلقات تحفيظ، كلها يجب أن تركز على وحدة الوطن وقبول الاختلاف واحترام الآخر مهما كان مذهبه أو دينه انطلاقاً من تعاليم ديننا الحنيف، وقال السعدون إن ما حصل من تفجير بعد صلاة الجمعة في مسجد في القطيف يعد جريمة إرهابية تستهدف الوطن وأمنه قبل أن تستهدف إخواننا الشيعة والرابح الوحيد من هذا التفجير الجبان هم أعداء الوطن المتربصون به، ولهذا كانت توجيهات الملك يحفظه الله وتأكيده على أننا شعب واحد لا تفرقنا المذاهب ولا غيرها، فالمواطن يعامل سواسية في كل مكان من المملكة.

ختم السعدون مؤكداً "ما نريده خطة وطنية تجتث التشدد والغلو والعبث بأمن الوطن، لا بد من تجريم كل من يدعو إلى الطائفية في مواقع التواصل وفي محطات البث الأخرى"، وأضاف "نحن في المملكة أبناء وطن واحد سنظل إخوة ضد كل من يحاول أن يبث الفرقة والعداوة".

وأكد الدكتور عبدالله زبن العتيبي نائب رئيس اللجنة الصحية على أهمية الوحدة الوطنية وألا تقتصر التربية الوطنية على مؤسسات المجتمع الرسمية بل يجب على الأسرة والمدرسة التأكيد على الولاء لله سبحانه وتعزيزه، وطاعة ولاة الأمر في المعروف، وتعريف المواطن بأهمية موقع المملكة ومكانتها وإمكانياتها وتاريخها لتكون محل افتخار واعتزاز للمواطن، وبيان مفهوم الوطنية من منظور إسلامي وبيان معنى الكرامة الوطنية وما تفرضه على المواطن، وتعريف المواطن بمتطلبات المواطنة الصالحة في ضوء تعاليم الإسلام.

وأضاف العتيبي ان مجتمع المملكة يتميز بالاعتدال والتوازن والوسطية والتراحم والتواد والتعاون على البر والتقوى ومغروس فيه طاعة ولي الأمر وحب النظام واحترامه وتنميته، ودعا المواطن إلى القيام بواجباته التي من أهمها المساهمة بقدر الاستطاعة في سد النوافذ التي تهب منها ريح البغضاء والخصومة والفرقة بين أفراد المجتمع، وغرس

حقوق الإنسان في الصحافة

حب الوطن في نفوس المواطنين وتنميته ليزدادوا اعتزازاً به وحرصاً على رفعة شأنه وتحمساً للدفاع عن كرامته وترابه، ويرى العتيبي أن من واجب المؤسسات التعليمة وغيرها من الأجهزة الحكومية تعريف الشباب بحجم المكتسبات الوطنية التي تعيشها البلاد بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تعيشه المملكة في الوقت الحاضر وقال إن تأكيدها باستمرار يعتبر مطلباً مهما لتوازن المجتمع وعملية تنشئة اجتماعية ضرورية للمواطنين.
وتطرق نائب رئيس اللجنة الصحية في الشورى إلى الحديث عن مضامين كلمة خادم الحرمين الملك سلمان والتأكيد على حقوق المواطن وعدالة الدولة في تلبية حقوقه وقال إن فيها بروزا وتأكيدا للوحدة الوطنية لوطننا المملكة وبأنها ركيزة من ركائز مقوماته ومسلمة من مسلمات تطوره وتقدمه ودليلاً قاطعاً على تلاحم هذا الشعب مع قيادته، إذ تظهر لنا الوحدة الوطنية قصة التلاحم بين أبناء هذا المجتمع من تاريخ آبائنا وأجدادنا إلى يومنا هذا وقال العتيبي "لولاة أمرنا - يحفظهم الله - دور كبير ومهم في نشر الأمن وتوفير الحياة الاقتصادية السعيدة لأبناء الوطن، ونشر المحبة بين الناس" وأضاف: وحدتنا الوطنية هي من مكتسبات هذا الوطن وهي جزء من تفوقه على الكثير من المجتمعات الأخرى فنجد ان اللحمة التي نسجها موحد المملكة الملك عبدالعزيز -يرحمه الله - لهذا الوطن ساهمت في وصول وطننا إلى مصاف دول العالم المتطورة فبلغت إنجازات وطننا في المجال الطبي إلى مجارات دول العالم، كما ان التعليم أصبح له النصيب الأكبر في الميزانية السنوية وهذا له أثر في الاستثمار في العقل البشري السعودي.
وختم العتيبي حديثه ل"الرياض" بالدعوة إلى المحافظة على من مقومات الوحدة الوطنية ونشر المحبة والألفة بين أبناء الوطن ونبذ العنف والشقاق والخلاف، ونشر لغة المحبة والتسامح والترابط والتكاتف، مؤكداً تجلي وطنية "السعودي" من خلال حرصه على أمن وطنه الفكري والاقتصادي والاجتماعي والزمني ودوره الكبير في نشر المحبة بين أفراد وطنه والدعاء لولاة أمره وعلمائه.
ولم يجد الدكتور عبدالعزيز بن تركي العطيشان بخصوص حادثة مسجد القديح مبرراً او منطقا لما حدث وقال "هذا إرهاب غير مسبوق كما نقل من أخبار إن كانت صحيحة فهو هجوم إرهابي انتحاري أي أن شخصا ما فجر نفسه في المصلين الآمنين فالمسجد بيت الله ومن يعتدي عليه هو اعتداء على الله، ان كان هذا الانتحاري مسلم فلقد قرأ القرآن فأين هو من قول الله سبحانه "من أجل ذلك كتبنا علي بني إسرائيل أنه من قتل نفسا فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا" وأين هو من قول الله "والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق" الى آخر الآية، وهاتان الآيتان واضحتان وضوح الشمس ولا تحتاجان لعالم لغوي أو عالم رباني يفسرها.
وتابع العطيشان: هناك خلل في مجتمعنا يجب دراسته وإيجاد الحل الناجع له تبدأ بالمراحل الابتدائيه بتعليم الصغار حرمة الإنسان وقبول الآخر والاعتراف بالاختلاف واحترام آراء الآخرين كما يجب تحريم تكفير من يشهد أن لا اله إلا الله وأن محمد رسول الله وتوعية المجتمع بخطب الجمع سواء من أهل السنة والجماعة أو من الشيعة بخطورة الفتنة وتحريم التكفير وعقد ورش العمل على جميع المستويات يشارك فيها من الطرفين مفكرون وعلماء وطلاب.
ومن الحلول التي يرى العطيشان أهميتها في التصدي لمحاولات زرع الفتنة بين أبناء المجتمع الواحد، إقرار قانون الوحدة الوطنية الذي تقدمت به للشورى قبل أكثر من ١٧ شهراً والذي يجرم الفتنة والطائفية والمناطقية وتفاوت النسب ومن شاكلته التي تفرق ولا توحد وقال" لنا في النبي محمد صل الله عليه وسلم الأسوة الحسنة حينما لم يبلغ بالمنافقين في المدينه ماعدى رأس المنافقين والذي هو أخبر بنفسه عبدالله بن السلول والهدف هو الحفاظ على الوحدة وتجنب الفتنة علما أن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ونزلت سورة خاصة فيهم مع ذكرهم في كثير من السور.
من جانبها قالت الدكتورة هيا عبدالعزيز المنيع عضو لجنة الأسرة والشباب أن من قام بهذا العمل الارهابي اراد زعزعة امننا وخلخلة وحدتنا الوطنية، ولكنه لن يصل لذلك بل ان لحمتنا الوطنية ستزيد وتكون اكثر عمقا، وأضافت "الخطورة التي علينا الانتباه لها ان زارعي وناشري بذور الفتنة والفكر المتطرف وثقافة الطائفية للأسف يتواجدون بيننا يلبسون مثلنا ويشاركوننا خير البلاد وربما اغلبهم يحمل جنسيتنا وشاركونا الطعام اخوانا او جيرانا، او زملاء عمل او زملاء مقاعد دراسية، ولكنهم هم خصومنا هم العدو الذي لابد من اقتطاع رأسة فالإرهابي انتحر وانتهى ومن يبني فكر الارهاب والتطرف والعنصرية هو عدونا الحقيقي والذي علينا مواجهته عبر اكثر من مسار وليس البعد الامني فقط، بل من الضروري الاهتمام بأمننا الفكري من خلال العمل المؤسسي والتشريع لحماية وحدتنا ونبذ الطائفية والعصبية بكل انواعها حان وقت تجريم ذلك بقانون يحمي الجميع من خصومنا وان كانوا يحملون الجنسية الوطنية إلا انهم اشد الاعداء.
وترى المنيع وجوب الحراك المؤسسي لحماية فكر الشباب وعقيدتهم وانتمائهم الوطني ويكون بناؤهم الفكري الناضج خير وسيلة لمواجهة هذا المرض الذي بات يتنوع في أعراضه وقالت "لابد أن ترتقي مؤسسات التنشئة وخاصة وزارات التعليم والإعلام والشؤون الاسلامية ورعاية الشباب بخدماتهم الموجهة لأبنائنا وبناتنا عموما وإعادة بنائهم الفكري والوطني لمواجهة هذا التطرف ونبذ الطائفية وبناء نسق مجتمعي نشط في حراكه ناضج في تغيره مرتكزه اسلامي ونظرته تقدمية" وأضافت: ولا بد ان يسارع الشورى في اصدار نظام قوي لتجريم الطائفية والعنصرية بكل اشكالها

ويكرس الوحدة الوطنية بين كافة المواطنين ويؤكد حق الاختلاف والاحترام بين كافة طوائف المجتمع ولابد من الاسراع في سد هذا الفراغ التشريعي المهم والحيوي.

أكد أن المملكة قدمت مساعدة مالية لـ20 ألف عالق يمني..

الربيعة لـ "الرياض": مركز الملك سلمان للإغاثة بصدد توقيع اتفاقية لدعم العالقين اليمنيين

المصدر: جريدة الرياض الاحد 6 شعبان 1436هـ - 24 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1050860

الرياض- أسمهان الغامدي

أكد لـ"الرياض" الدكتور عبدالله الربيعة المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الانسانية والمستشار بالديوان الملكي أن المركز سيوقع اتفاقية جديدة لدعم العالقين اليمنيين في كل من جيبوتي والأردن ومصر مع إحدى المنظمات المنبثقة من الأمم المتحدة والتي معها ستتضح الخطة الزمنية لتوزيع الاغاثات على العالقين، ولنقل العالقين إلى بلادهم آمنين سالمين وتقديم معونات أخرى لهم لضمان أن يعيشوا بأمن وكرامة وأن يحصلوا على غذاء سليم.

وقال في حديثه للصحافيين إنه يوجد أكثر من 20 ألف عالق يمني في مصر والأردن والهند، والسعودية قدمت لهم معونات مالية من خلال الحكومة الشرعية، حيث إن توقيع الاتفاقية جاء استجابة لتوجيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان حيث وجه بإعطاء دعم إنساني للإخوة والأشقاء في اليمن، حيث أولاهم أعلى درجات الاهتمام ولذلك حرص المركز على تقديم عدد من البرامج الهامة لمساعدة الأشقاء في اليمن واللاجئين من اليمنيين خارج الوطن.

توقيع الاتفاقية بتوجيه من خادم الحرمين بإعطاء الإخوة اليمنيين أعلى درجات الاهتمام

جاء هذا على هامش توقيع اتفاقية جمعت بين مركز الملك سلمان للاغاثة والأعمال الانسانية مع ممثل منظمة الأمم المتحدة لليونيسيف الدكتور ابراهيم الزيق وذلك لاغاثة اللاجئين اليمنيين في جيبوتي بدعم مالي يقدر ب ٣٥٠ ألف دولار أمريكي، أوضح فيها د. الربيعة أن الاتفاقية مدتها ستة أشهر وهنالك عدد من اللاجئين اليمنيين في جيبوتي ومنهم أمهات وأطفال يعانون من مشاكل صحية كبيرة جدا ومنظمة اليونسيف عملت نداء لتقديم الخدمات العلاجية العاجلة وإنقاذ حياة هؤلاء الأطفال والأمهات واستجاب هذا المركز بصفة عاجلة وتم وضع مذكرة هذه التفاهم، كما أن هذه الاتفاقية جاءت استجابة لنداء عاجل من منظمة اليونسيف لتقديم خدمات علاجية وإنقاذ حياة أطفال وأمهات من اليمن الشقيق وهم لاجئون بجمهورية جيبوتي ويشمل شراء أدوية ومستلزمات وخدمات طبية وسيارات إسعافية عاجلة جدا تقدم بالتعاون مع وزارة الصحة بجمهورية جيبوتي.

وزاد أن المركز الآن يعمل بشكل دؤوب لتنفيذ برامج أخرى مشابهة سواء علاجية أو غذائية أو غيرها لتنفيذ توجيهات خادم الحرمين الشريفين لخدمة الشعب اليمني الشقيق، وهذا البرنامج هو باكورة لمجموعة برامج جديدة يقوم هذا المركز بدراستها وتنفيذها خلال الأيام المقبلة

من جهته أشار السفير الجيبوتي لدى المملكة أن عدد اللاجئين الذين حلوا على جيبوتي في حدود 15 ألف لاجئ وبلغ عدد من هم داخل المخيمات أكثر من 1500 لاجئ يمني، بينما قال الدكتور إبراهيم الزيق ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونسف في دول الخليج العربي: عدد اللاجئين اليمنيين في ازدياد، حيث بلغت نسبة الاطفال من اجمالي اللاجئين في جيبوتي 30% , فالأطفال هم أكثر عرضة للأذى وبالتالي نحن نركز على الأطفال والأمهات والاتفاقية الآن تعمل على تشغيل مستشفيين إحدهما مستشفى أوبك في جيبوتي بحيث يقدم خدمات طفولة وأمومة وتشغيل مستشفى مركزي في مدينة

جيبوتي لاستقبال الحالات الطارئة كالولادات القيصرية والولادات الصعبة وتمديدهم بالأدوات الطبية والأدوية والمستلزمات، مشددا على أنهم في اليونيسيف ضد تسليح الأطفال وإشغالهم بما ليس طفوليا.
وحول هذا قال المتحدث الرسمي باسم مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الانسانية رأفت الصباغ، إن توقيع المذكرة من أجل التعاون بين المركز واليونيسيف لتقديم برنامج مهم من أجل انقاذ ورعاية الاطفال والامهات من اليمن الشقيق من النازحين لجمهورية جيبوتي وتقديم الرعاية الطبية والعلاجية لهم وذلك استجابة للظروف الصعبة التي تواجه الاطفال والامهات من اليمن الشقيق. وقال إن الايام المقبلة ستشهد نشاطا كبيرا في تقديم الدواء والغذاء والاحتياجات العاجلة، مناشدا جميع الاطراف بالتعاون لتسهيل العمل الانساني الذي يقوم به المركز بعيدا عن أي دوافع أخرى.

•الشورى" يمنع جمع التبرعات والهبات لتمويل الحملات الانتخابية

يحسم تعديلات نظام المجالس البلدية الثلاثاء المقبل

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 4 شعبان 1436هـ - 22 مايو 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي - الرياض
يحسم مجلس الشورى الاسبوع المقبل التعديلات التي أدخلها مجلس الوزراء على مشروع نظام المجالس البلدية لإبداء الرأي فيها، بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن ما أبداه الأعضاء من استفسارات وآراء أثناء مناقشة الموضوع في جلسة سابقة.
وعلمت «المدينة» ان اللجنة أيَّدت التعديل الذي أجراه مجلس الوزراء بإدراج فقرة للمادة الثانية والخمسين بإضافة مخالفة «جمع تبرعات أو هبات لتمويل حملة انتخابية خلافاً للضوابط التي تحددها اللائحة» إلى قائمة المخالفات الانتخابية.
وكشفت التعديلات اللجنة التي اطلعت عليها «المدينة» المادة التاسعة المختصة بمهام المجلس البلدي وتنص على مهمته في «التنسيق مع الجهات الحكومية الخدمية الأخرى في حدود اختصاص البلدية المكاني، لضمان تقديم الخدمات للمواطنين»، حيث رأت اللجنة أن هذا التنسيق لا يشكل ازدواجاً في الاختصاص إنما تعاون بين المجلس البلدي وغيره من الأجهزة لتعزيز تقديم الخدمات للمواطنين وفقاً للأنظمة.
وفيما اشترط مجلس الوزراء في تعديله على المادة الثانية والثلاثين من نظام المجالس البلدية أن يكون عضو المجلس موظفاً عاماً ليسمح له بالتغيب عن عمله الأصلي لأداء مهمة كلفه بها المجلس، عارضت لجنة الخدمات إضافة هذا القيد ورأت تمكين العضو من التمتع بالحقوق المترتبة على عضويته، وتمكينه من تأدية واجبات العضوية، وإذا قرر المجلس تكليفه بمهمة أو عمل يتطلب تغيبه عن العمل، فعلى جهته السماح له بذلك بناء على طلب من المجلس -سواء كان موظفاً عاماً أو خاصاً-، وتمسكت اللجنة بصيغة المشروع المقر من الشورى بهذا الخصوص، قياساً على السماح بمشاركة الرياضيين في المحافل الدولية، وأهمية أن يشارك القطاع الخاص بخدمة المجتمع البلدي الذي يمارس نشاطه فيه من باب المسؤولية الاجتماعية.
ورأت لجنة الإسكان والخدمات بمجلس الشورى عدم تعديل ما أدخله مجلس الوزراء بإضافة شرط عند إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ النظام بتضمينه أحكاماً تتعلق بالضوابط الشرعية الواجب الالتزام بها عند مشاركة المرأة في انتخابات المجالس البلدية وأعمالها. وأوضحت أنها لا تعارض وجود ضوابط شرعية تنظم هذه المشاركة، إلا أنها ترى أن الوزارة أوكل إليها إصدار اللوائح ليست مختصة بوضع هذه الضوابط وعدم ورود تلك الضوابط ضمن اللوائح لا يعني عدم الالتزام بها فالضوابط الشرعية تكتسب إلزاميتها من كتاب الله وسنة نبيه الحاكمين على جميع الأنظمة وفقاً لما يقضي به النظام الأساس للحكم.

ولم تر لجنة الشورى للخدمات ملاءمة أن يصدر الوزير -المسؤول التنفيذي عن الجهات التي تشرف على الانتخابات البلدية- ضوابط لعمل المراقبين التابعين لجهات رقابية مستقلة، والشؤون البلدية ملزمة بتمكين هذه المؤسسات من أداء عملها وتقديم ما تطلبه من معلومات وتسهيلات إجرائية، بينما أيَّدت اللجنة التعديل الذي أجراه مجلس الوزراء بإدراج فقرة للمادة الثانية والخمسين بإضافة مخالفة «جمع تبرعات أو هبات لتمويل حملة انتخابية خلافاً للضوابط التي تحددها اللائحة» إلى قائمة المخالفات الانتخابية.

من جانب آخر يصوت مجلس الشورى على مقترح مشروع إضافة أربع مواد جديدة إلى نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/12 وتاريخ 1412/5/13هـ المقدم من عضو المجلس الدكتور حسام العنقري، وذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر اللجنة المالية بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء ومقترحات أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة .

وتدعم المواد الجديدة المقترحة أداء المكاتب المحاسبية الصغيرة والمتوسطة، وكان المجلس قد استعرض أثناء مناقشة الموضوع في جلسته العادية التاسعة والخمسين التي عقدها بتاريخ 1435/12/20هـ ، رأياً للأقلية داخل اللجنة المالية حيث رأوا عدم مناسبة المواد المقترحة، وركزوا على أن المحددات والضوابط التي وضعتها المواد المقترحة هي معايير تضعها الجمعيات المهنية وليست الأنظمة العامة، وأكدوا على أن هذه المواد ستحد من نشاط المكاتب الكبرى رغم أن نشاطها يسهم في تطور مهنة المحاسبة، وعدم مناسبة تدخل المجالس التنظيمية والتشريعية في سن الأنظمة المعيارية المهنية مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على مسيرة المهن وتطورها.

ويستكمل المجلس في هذه الجلسة الاستماع لوجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التوصيات الإضافية التي قدمها عدد من الأعضاء على التقرير السنوي للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة للعام المالي 1435/1434هـ .

ويناقش المجلس تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع نظام المنافسة (المعدل) ومشروع استراتيجية تعزيز المنافسة في المملكة، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي لوكالة الأنباء السعودية للعام المالي 1435/1434هـ .

ويتضمن جدول أعمال المجلس لهذه الجلسة مناقشة تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن مشروع النظام الأساس لجمعية الكشافة العربية السعودية المعاد إلى المجلس لدراسته عملاً بالمادة 17 من نظام مجلس الشورى، لوجود تباين بين وجهتي نظر مجلس الوزراء ومجلس الشورى تجاه مشروع النظام.

كما يتضمن جدول الأعمال مناقشة تقرير اللجنة الصحية بشأن مقترح مشروع نظام البحث العلمي الصحي الوطني المقدم من عضو المجلس الدكتورة لبنى الأنصاري استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس.

وفي الجلسة العادية الثانية والأربعين التي تعقد يوم الثلاثاء المقبل يناقش المجلس تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن اقتراح إضافة عقوبة التشهير إلى بعض الأنظمة التي تخص وزارة الزراعة، وهي نظام الثروة الحيوانية، ونظام الحجر البيطري لدول مجلس التعاون الخليجي، ونظام الحجر الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي، ونظام المراعي والغابات ونظام تربية النحل، ونظام صيد واستثمار وحماية الثروات المائية الحية في المياه الإقليمية.

ومن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال لهذه الجلسة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن تقرير الخطة الوطنية الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات 1437/1436هـ - 1441/1440هـ ، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي 1435/1434هـ ، وتقرير اللجنة الصحية بشأن مقترح مشروع نظام الأعشاب ذات الادعاء الطبي ومشتقاتها المقدم من عضو المجلس الدكتور محسن الحازمي استناداً للمادة 23 من نظام مجلس الشورى.

سعوديات في مكاتب الاستقدام.. نجاحات ومكانة مميزة

المصدر: جريدة المدينة السبت 5 شعبان 1436هـ - 23 مايو 2015م
اضغط هنا

تحرير - فاطمة مشهور - جدة كاميرا - منى الجداوي

لم يعد ما يمنع عمل المرأة في أي القطاعات سواء الخاصة أو الحكومية، حيث أصبحت مساوية للرجل في التحاقها بمعظم الوظائف التي كان يغلب في اقتحامها الرجال فقط، أما اليوم فنراها تعمل في مكاتب استقدام العمالة المنزلية وتنجح في ذلك بتفوق، يبدأ من استقبال المعاملة وترتيبها والمتابعة مع الدولة والتواصل مع الجهات المختلفة بشأن الاستقدام وحل المشكلات المتعلقة بوصول الخادمات وتبليغ العملاء بموعد وصول الخادمات. وقد أثبتن عبر سنوات العمل نجاحهن فيه، حتى أصبحت معظم مكاتب الاستقدام تسعى لتوظيف فتيات وسيدات باعتبارهن الأقدر والأجدر على إنجاز العمل في أقل وقت وأقصر مدة.

«المدينة» زارت أحد مكاتب استقدام العمالة المنزلية والذي يعتبر من أوائل المكاتب التي افتتحت في هذا المجال، والتقينا بالعاملات هناك، حيث تحدثن عن مدى اندماجهن في العمل وطموحهن فيه.

مشكلات وتحديات

يقول مدير المكتب عامر القوبع: إن قرار افتتاح قسم نسائي في مكتب القوبع لاستقدام العمالة المنزلية جاء لتتعامل الموظفة مع امرأة مثلها طالبة العاملة المنزلية، فالرجل وظيفته تنتهي عندما يأتي ليقدم على استقدامها ويدفع المبلغ لمكتب الاستقدام، وينتهي دوره بذلك، ويبقى الدور على المرأة فهي من تقوم بالاتصال والسؤال وإذا كان لديها أي مشكلة تقوم بالاتصال على المكتب. وقد واجه المكتب مشكلة في بداياته بأنه لايمكن لموظف التعامل مع النساء والرد عليهن في استفساراتها مثلما تتعامل موظفة، فهن يلزمهن سيدات مثلهن للتعامل مع غضبهن إن واجهن مشكلة تخص استقدام الخادمة والرد على استفساراتها أكثر وماذا تريد، فجاءت الفكرة من هذا المنطلق بضرورة أن يكون هناك امرأة ترد على امرأة وكان توظيف السيدات أمرا لابد منه.

وأضاف إنه ومنذ افتتاح المكتب قام بتوظيف السيدات رغم المشكلات التي واجهته والصعوبات ورغم الخوف من الفشل كما يذكر قرر أن لا يستسلم لكي لا يفشل واستقر المكتب على مجموعة من الفتيات والسيدات ذوات الكفاءة العالية ولديهن حب العمل الكبير.

وعن عمل السيدات مقارنة بالشباب ألمح بأنه ممتاز ولديهن براعة الترتيب والتركيز المتقن في العمل وعدم النسيان وهذا ما يواجهنه عند الموظف رغم أنه واجه مشكلات في بداية توظيفهن في عدم تقبل ولي الأمر لعمل ابنته في هذا المجال والسبب يعود لطبيعة عمل مكاتب الاستقدام والتي تعمل لأوقات متأخرة، فأغلب العملاء موظفون ولا يأتي ليستقدم عاملة منزلية إلا بعد انتهائه من الدوام ولكنه استطاع تلافي كل تلك الصعوبات في النهاية وتقبل أولياء الأمور لعملهن.

وعن عمل الفتيات في مكتب الاستقدام يبدأ من استلام المعاملة من العميل للموظفين وهم يقومون بتسليمها للموظفة لتقوم بترتيبها وإرسالها للدول التي يريدون استقدام العمالة المنزلية منها والمتابعة عن طريق الإيميلات والاتصال بالدول وعمل تقارير يومية مفصلة للموظفين ليقوموا بالرد على العملاء عن وضع المعاملة الخاص به.

وألمح بأن الكنترول الخاص بمكتب الاستقدام هو القسم النسائي فثقته بعملهن وأدائهن المتقن كبير.

موظفات القسم النسائي

والتقينا مديرة قسم السيدات ومسؤولة الاستقدام من دولة الفلبين وذكرت أن عملها يأتي في البداية التنسيق مع موظفات القسم بشأن المعاملات التي ستنفذ اليوم وإدخال المعاملات في البرنامج ومتابعتها مع الشركات الخارجية.

والمعاملة هي الفيزا التي يستخرجها من مكتب الاستقدام ويحدد الدولة التي يريد العميل «الكفيل» إحضار العاملة منها وبناء على ذلك يقمن بعمل برنامج معاملة الاستقدام ويتواصلن مع الشركات الخارجية إلى أن يتم اختيار الخادمة بناء على شروط محددة يمكن بتحديدها كعمرها وديانتها والخبرة وهل سبق لها العمل أم لا فبعضهم يريد خادمة لم يسبق لها العمل وهذا يرجع للكفيل وأهله.

وعن الفترة التي يتم إحضار الخادمة أشارت: تأخذ الفترة من 7 إلى 8 أشهر لتأتي وفي السابق كانت أقل من تلك المدة مابين 4 إلى5 أشهر.
وتشير إلى أن العمل في هذا المجال لبى طموحها ووجدت أنه يناسب شخصيتها من خلال خدمة الناس وتقديم كل المساعدة والمعلومات فيما يتعلق في استقدام العمالة المنزلية فأي استفسار أو ملاحظات للعميل يردون عليها.
أما حنان يحيى الحمداني فقالت: إن عملها هو متابعة العمالة المنزلية في كل من النيبال باكستان والهند وهن العمالة المنزلية الخاصة بـ»السائقين» وعملها يتم عن طريق المراسلات مع الشركات واستلام التأشيرات من العملاء «الفيزا» ومراسلة الشركات الخارجية والعميل أيضا ومتابعة المعاملة هناك إلى أن تصل العمالة إلى السعودية.
وتضيف إنها وجدت نفسها في هذا العمل وناسبها كثيرا وهي تحب مثل تلك الأعمال رغم وجود ضغط في العمل في بعض الأحيان، لأن الاستقدام مواسم كما يعلم الجميع.
وتؤكد كلام حنان زميلتها بشاير نيازي التي يقع عليها الدور في متابعة معاملات سيرلانكا والفلبين والتواصل مع الشركات الخارجية ومساعدة الزميلات لها أيضا في القسم في إنهاء المعاملات وإدخال مع البيانات على البرنامج الخاص بالاستقدام.
أما الموظفة أشواق المطيري فهي متابعة لمعاملات دولة الفلبين الخاصة باستقبال المعاملة وإرسال الايميلات والحوالات وحل المشكلات وتبليغ العملاء بوصول الخادمات، وتضيف أيضا نقوم بحل المشكلات مع العميل، وإذا كان هناك مشكلات مع الخادمات يحاولن حلها وإنهائها تماما.

• قانونية صحة عسير": ترافعنا في373 قضية العام الماضي

المصدر: جريدة المدينة الاحد 6 شعبان 1436هـ - 24 مايو 2015م
اضغط هنا

عبدالرحمن القرني - عسير
كشف الناطق الإعلامي بصحة عسير سعيد بن عبدالله النقير أن الإدارة القانونية بالمديرية العامة للشؤون الصحية ترافعت خلال عام 1435هـ في 373 قضية منظورة في المحكمة المختصة.
وأشار إلى أن القضايا المنظورة أمام المحكمة الإدارية بأبها بلغ عددها 367 قضية وهناك قضيتان منظورتان في المحكمة الإدارية بالرياض وقضية أمام المحكمة العامة بأبها وكذلك قضية أخرى في المحكمة بخميس مشيط إلى جانب قضية منظورة أمام المحكمة العامة بظهران الجنوب وأخرى في الحرجة.
وأضاف أن عدد القضايا المنتهية والمشطوبة خلال العام 1435هـ 116 قضية إلى ذلك تم حضور 367 جلسة قضائية أمام المحكمة الإدارية بأبها شهدت عددًا من المدافعات والاعتراضات القانونية.
وأوضح أنه إلى جانب القضايا التي تمت المرافعة بها قامت الإدارة بتقديم 84 استشارة قانونية خلال ذلك العام.

الشورى يواجه "تعثر المشروعات" بتعديل نظام "الأشغال العامة"

المقترح يعالج السلبيات المتزايدة في عمليات التنفيذ

المصدر: جريدة المدينة الاحد 6 شعبان 1436هـ - 24 مايو 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي - الرياض

علمت «المدينة» من مصادر مطلعة أن مجلس الشورى يدرس مقترحًا خاصً بإعادة النظر في نظام الأشغال العامة والبنى التحتية، ويعالج المشروع المقترح بعض السلبيات في تنفيذ المشروعات الخدمية بالدولة التي تتلخص في غياب التخطيط الشامل والموحد لمشروعات الأشغال ونقص الخبرة وضعف القدرة على إدارتها والإشراف عليها من قبل كثير من الجهات الحكومية بجانب القصور الشديد في جودة تنفيذ البنى التحتية، وهو ما كشفت عنه الأمطار في السنوات الأخيرة من ضعف البنى وانهيارها في بعض مدن المملكة.

وحسب تقرير اللجنة المختصة بدراسة المقترح فإن مشروعات البنى التحتية تكبد الدولة نفقات إضافية كبيرة نتيجة عدم التنسيق في تنفيذها وتعدد الرؤى الإستراتيجية ذات الشأن وتباينها.

وقالت اللجنة إن هناك تدنيًا في مستوى الدور الرقابي على المشروعات التنموية في ظل تعدد المسؤولين عن تلك المشروعات، والتأخر في التنفيذ رغم الاعتمادات المالية نتيجة لتباين توجهات المسؤولين وتعددهم، إضافة إلى تنفيذ العديد من مشروعات البنى التحتية وإعادة تخطيطها وتنفيذها مرة أو عدة مرات أخرى نتيجة تعارض فني وموضوعي وزمني في مراحل التنفيذ.

ورأت اللجنة أهمية سرعة اتخاذ ما يلزم لمواجهة هذه المشكلات محذرةً من مغبة التأخير وما يفضي إليه من تفاقم المشكلة وجعلها عصية على الحل فضلاً عن تكبد المزيد من الخسائر الاقتصادية والاجتماعية.

وأكدت أن الدراسة المرفقة بمقترح نظام الأشغال والبنى التحتية استعرضت جانباً هامًا من الحلول التي أثبتت جدواها عالمياً،

كما أوردت آراء الخبراء والمختصين بشأن طرق تفعيل منظومة البنى التحتية وضمان جودتها وفقاً للأنظمة العالمية الحديثة.

وأوصت تلك الدراسة بضرورة إعادة النظر في المنظومة الحالية لإدارة المسائل المتعلقة بالبنى واقترحت لذلك إنشاء آلية إشراف إدارية وتنسيقية عليا يوكل إليها رسم السياسات العامة للبنى التحتية ووضع الضوابط والشروط التي تضمن تفعيلها وجودتها كما تتولى مراقبة وتنسيق تنفيذ المشروعات ذات الصلة بما يحقق الفعالية ويمنع التناقضات والقصور.

سلبيات يعالجها المشروع المقترح:

¶ غياب التخطيط الشامل والموحد لمشروعات الأشغال
¶ نقص الخبرات الإدارية والفنية في بعض الجهات الحكومية
¶ القصور الشديد في جودة تنفيذ البنى التحتية
¶ تأخير تنفيذ بعض المشروعات

بحث معوقات تنشئة الأطفال

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 4 شعبان 1436هـ - 22 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150522/Con20150522772901.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
بحثت ورشة عمل دشنها وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله بن سعود المعيقل أمس، معوقات التنشئة السليمة للأطفال.
وبين المعيقل أن الهدف الرئيسي من الورشة العمل على تشخيص المشكلات والمعوقات والصعوبات الموجودة في دور الرعاية الاجتماعية والاعتراف بها والعمل الحثيث على علاجها وفق خطط علمية.
واشتملت الورشة على عدد من المحاور وأوراق العمل، منها المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيق التنشئة السليمة للأبناء، والتحديات التي تواجهها الدور في توفير خدماتها وبرامجها، ومقترحات البرامج والأنشطة والأنظمة الجديدة لتحقيق اندماج الأبناء في المجتمع، وأهم القرارات ذات الأثر الكبير على الأبناء التي يجب اتخاذها.

إنجاز قضايا التنفيذ إلكترونيا

المصدر: جريدة عكاظ السبت 5 شعبان 1436هـ - 23 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150523/Con20150523773203.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
كشف وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني عن أن العمل في جميع دوائر ومحاكم التنفيذ سيصبح إلكترونيا، وذلك بعد أن تم ربط الوزارة آليا مع مؤسسة النقد العربي السعودي؛ بهدف تسريع الإفصاح وحجز الأموال في قضايا المماطلين والمهربين، مشددا على إيقاف أي تعامل ورقي مع مؤسسة النقد.
وأوضح الصمعاني أن التعامل الإلكتروني بين محاكم ودوائر التنفيذ وبين مؤسسة النقد سيكون من خلال الخاصية المتاحة بالنظام، لافتا إلى أن جهات التنفيذ التي لا تعمل بالنظام الشامل سيتم التعامل بشأنها مع مؤسسة النقد بالرفع لوكالة الوزارة لشؤون الحجز والتنفيذ ورقيا، وتقوم الإدارة العامة لوحدات الأصول بالوكالة بتنفيذ الخدمة إلكترونياً وإشعار جهة التنفيذ بما تم، مؤكدا على أن المصلحة العامة تقتضي سرعة الإنجاز واعتماد تنفيذ الطلبات مع مؤسسة النقد إلكترونيا.
وكانت وزارة العدل انتهت من عملية الربط الآلي بين قضاة التنفيذ في جميع المحاكم مع مؤسسة النقد؛ بهدف تمكين قضاة التنفيذ من استخدام صلاحياتهم مباشرة في حسم المبالغ واستقطاعها والحجز على أموال المدينين آليا دون الحاجة لمكاتبات رسمية قد تستغرق وقتا بهدف التسريع في إنجاز القضايا المطلوب تنفيذها بالقوة الجبرية.
يذكر أن أكثر من 300 قاضٍ في دوائر التنفيذ أو قضاء التنفيذ في كافة مناطق ومحافظات المملكة، سيكون عملهم إلكترونيا بعد تحويل قضاء التنفيذ إلى عمل إلكتروني متكامل، فضلا عن اعتماد نمذجة لهندسة الإجراءات المتعلقة بقضاء التنفيذ لإحداث نقلة نوعية في مجال قضاء التنفيذ.

لقاء تدريبي لمواجهة الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 6 شعبان 1436هـ - 24 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150524/Con20150524773271.htm

محمد داوود (جدة)

يفتح مركز القانون السعودي ملف الأخطاء الطبية التي تكررت كثيرا في عدد من المستشفيات عبر لقاء تدريبي اليوم في فندق كروان الفهد بالرياض، بمشاركة كوكبة من الخبراء والمختصين يتقدمهم الشيخ الدكتور حمد الرزين رئيس الهيئة الصحية الشرعية بمنطقة الرياض، والمحامي إبراهيم المسيطير مستشار قانوني ورئيس قسم الشؤون القانونية بوزارة الصحة سابقا، والدكتور زهير العسيري استشاري طب الطوارئ، والمستشار القانوني أحمد المحيميد، إضافة إلى رئيس مركز القانون والمستشار القانوني الدكتور ماجد قاروب.

وأوضح د. قاروب أن الدورة التي تقام تحت عنوان (الأخطاء الطبية) وتستمر يوميا من الخامسة وحتى التاسعة مساء، تركز على مجموعة من المحاور منها القوانين الحاكمة لأعمال الطب والصحة، اللجان القضائية في مجال الطب والصحة، إجراءات التقاضي والاختصاصات القضائية للصحة والعدل وديوان المظالم، الجوانب القانونية والطبية لعمليات التجميل، مسؤولية الطبيب والممارس الصحي والمنشأة الطبية في الأخطاء الطبية، المسؤولية التقصيرية والمهنية للأخطاء الطبية في القطاع الحكومي، الحقوق العمالية للقطاع الطبي الخاص، علاوة على التأمين والتعويض والأضرار في الأخطار الطبية، والطب الجنائي والتقارير الطبية.

وأوضح أن الدورة تستهدف قيادات ومنسوبي القطاعات الطبية في وزارات الصحة، الدفاع، الداخلية، الحرس، التعليم، المديرين والإداريين في جميع المستشفيات الحكومية والخاصة، المديرين الطبيين في المستشفيات الحكومية والخاصة، الأطباء العاملين في مجال عمليات التجميل، شركات التأمين الطبي، شركات الأدوية ومستحضرات التجميل والمستلزمات الطبية، شركات الصيانة والتشغيل للقطاعات الطبية، جمعيات الطبية المتخصصة، أساتذة وطلبة الطب وجميع الممارسين الصحيين، والقضاة أساتذة القانون والمحامون وطلبة القانون.

انتحال الشخصية يتصدر الجرائم المعلوماتية في المملكة

خبراء: ارتفعت بسبب قلة القضايا التي يبت فيها.. ورضوخ المتضرر للابتزاز المادي

المصدر: جريدة الوطن الاحد 6 شعبان 1436هـ - 24 مايو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=224704&CategoryID=3

جدة: ياسر باعامر

كشف خبراء في مجال تقنية أمن المعلومات أن انتحال الشخصية يتصدر الجرائم المعلوماتية في المملكة، يعقبه التشهير، والابتزاز، ثم اختراق الحسابات الشخصية في مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية التابعة للقطاعات الحكومية والخاصة.

ورأى الخبراء الذين تحدثوا إلى "الوطن" أن أحد أهم أسباب ارتفاع وتيرة الجرائم المعلوماتية يعود إلى عدم وجود قضايا تم البت فيها أمام الرأي العام تخفف من وتيرة تصاعد الجرائم المعلوماتية الإلكترونية.

وقال الباحث المتخصص في الأمن المعلوماتي أسعد مرغلي: "إن الإشكالية الرئيسة في تزايد الجرائم الإلكترونية تعود إلى غياب الوعي لدى المستخدمين بشكل كبير، ومحاولة عدم تقديم حملات توعوية متقدمة بشأن كيفية مواجهة تلك الجرائم".

أمر آخر لافت تطرق إليه مرغلي، يرتبط بالمسؤولية الأمنية الحسية، الذي يشير إليه، بأن عددا من تتم سرقتهم بالطرق الإلكترونية المعروفة يلزمون الصمت، ويرضخون لمطالب من قاموا بتوجيه سرقتهم.

"الوطن" حاولت الاستفسار من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات حيال بعض المطالبات بضرورة التشهير بالذين يرتكبون بعض الجرائم المعلوماتية، إلا أنها لم تفلح رغم اتصالها بالمتحدث الرسمي باسمها ضيف الزهراني.

البعض يعطي الهجمات الإلكترونية طابعا مختلفا مثل الباحث الأمني أو لفريق البحث والتحليل العالمي بـ"كاسبرسكي"، محمد أمين حاسبيني في حديثه إلى "الوطن"، وخصوصا في الظروف والتوترات السياسية والأخبار المهمة للغاية، التي يستغلها مجرمو الإنترنت لشد انتباه المستخدمين وتثبيت برامج للوصول إلى بيانات التعريف الخاصة بالمستخدمين أو غير ذلك.

ويقول حاسبيني: "أجرت كاسبرسكي لاب تحقيقا حول البرمجيات الخبيثة ذات الطابع السياسي المتعلق بالوضع في سورية، وأظهرت أبحاث الشركة أن مجرمي الإنترنت يستغلون الوضع في المنطقة لخلق عدد من البرمجيات الخبيثة القادرة على الوصول إلى بيانات المستخدمين، وتعتمد هذه البرمجيات الخبيثة بشكل كبير على الهندسة الاجتماعية واستغلال ثقة المستخدمين من أجل تحقيق الانتشار السريع والعدوى، وتتنكّر هذه البرمجيات الخبيثة بطرق شتى، منها برامج مكافحة فيروسات مزيفة وتطبيقات التراسل الاجتماعية ونظام الخدمات العامة الشرعي، والتنزيلات في قنوات التواصل الاجتماعي والفيديو المجاني وخدمات تبادل الملفات العامة".

وحيال التحليل العلمي لأسباب انتشار الجرائم المعلوماتية يشير الباحث في "كاسبرسكي لاب" إلى معلومة يصفها بالحيوية، وهي أن المواطنين في المملكة يتكيفون مع التكنولوجيات الحديثة أكثر من نظرائهم في عدد من البلدان حول العالم، وبخاصة استخدام التكنولوجيات الذكية والهواتف الذكية أكثر من أي مكان آخر بين شريحة الشباب، وطالب بأن يكون وعي الإنترنت الأمني لحماية سرية البيانات وسلامتها وتوافرها أعلى مستوى من سائر الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم.

وتذهب إحدى الدراسات إلى أن المملكة تعد الدولة الأكثر استهدافا في الشرق الأوسط برمّته في عام 2014، وذكرت الدراسة أن ما يسعى إليه مجرمو الإنترنت عادة هو المال أو المعلومات المهمة، موضحة أن المملكة من أغنى دول العالم ومنطقة الشرق الأوسط، وتمتلك الكثير من الموارد والمعلومات المهمة؛ إضافة إلى كونها تلعب دورا كبيرا في الوضع في المنطقة، ولكل هذه الأسباب - بحسب الدراسة- فإن كثيرا من مواطني البلد ضحايا لجرائم معلوماتية وهجمات إلكترونية بنوعيها البدائية والمتطورة.

من جهتهم، طالب مراقبون محليون بضرورة مراجعة نظام جرائم المعلوماتية، الذي تمت المصادقة عليه في الثامن من ربيع الأول لعام 1428، لحدوث الكثير من المتغيرات في هذا المجال.

الجرائم المعلوماتية

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 4 شعبان 1436هـ - 24 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1050325

زامل شبيب الركاض

لا شك أن وسائل ارتكاب الجرائم تختلف باختلاف طبيعة العصر، مثل استخدام التقنية والبرمجيات الحديثة في أنظمة الحاسب الآلي والاتصالات والتواصل الاجتماعي بطرق مختلفة بقصد انتهاك حقوق الآخرين وخصوصياتهم، والجرائم المعلوماتية تعتبر نوعا من التعدي أو الامتناع عن عمل يمكن أن يلحق الضرر بمكونات وشبكات الحاسب ووسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي والحقوق المادية والمعنوية المحفوظة لكل شخص طبيعي أو اعتباري.

ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية نص في مواده من الثالثة إلى السابعة على العقوبات التي تتراوح ما بين السجن سنة إلى عشر سنوات وغرامات مالية من خمس مئة ألف ريال إلى خمسة ملايين ريال لمن يرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذه المواد، نذكر منها على سبيل المثال، التنصت على ما هو مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي دون مسوغ نظامي صحيح أو التقاطه أو اعتراضه، والدخول غير المشروع لتهديد شخص أو ابتزازه، لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه، ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعاً، والدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، أو الدخول إلى موقع إلكتروني لتغيير تصاميم هذا الموقع، أو إتلافه، أو تعديله، أو شغل عنوانه، والمساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها، والتشهير بالآخرين، وإلحاق الضرر بهم، عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة، والاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال منقول أو على سند، أو توقيع هذا السند وذلك عن طريق الاحتيال أو اتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة، والوصول دون مسوغ نظامي صحيح إلى بيانات بنكية أو ائتمانية أو بيانات متعلقة بملكية أوراق مالية للحصول على بيانات أو معلومات أو أموال أو ما تتيحه من خدمات، والدخول غير المشروع لإلغاء بيانات خاصة أو حذفها أو تدميرها أو تسريبها أو إتلافها أو تغييرها أو إعادة نشرها، وإيقاف الشبكة المعلوماتية عن العمل أو تعطيلها أو تدمير أو مسح البرامج أو البيانات الموجودة أو تعديلها أو إتلافها أو تسريبها، وإنشاء مواقع من شأنها المساس بالنظام العام والقيم الدينية والآداب العامة أو حرمة الحياة الخاصة أو إرساله أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية والحاسب الآلي، وإنشاء المواد والبيانات المتعلقة بالشبكات الإباحية وترويج المخدرات، وإنشاء مواقع لمنظمات إرهابية على الشبكة المعلوماتية، والدخول إلى مواقع الكترونية وأجهزة الحاسب الآلي للحصول على بيانات تمس الأمن والاقتصاد الوطني.

ونعتقد أن الجريمة المعلوماتية تخضع في وسائل إثباتها إلى طرق أخرى بخلاف الجريمة التقليدية إذ أن وجود الجريمة الالكترونية يتطلب وجود بيئة رقمية واتصال بعالم الانترنت وبالتالي فإن إثباتها يتطلب استخدام أجهزة تقنية عالية لمعرفة طريقة حدوث وكيفية ارتكاب الجريمة ونسبتها إلى الشخص الذي قام بالتعدي على حقوق الآخرين بإحدى الطرق المنصوص عليها نظاماً، وهذا النوع من الجرائم قد يصعب في بعض الحالات اكتشافها أو العجز عن إثباتها كونها جريمة متعدية الحدود وتتم في أكثر من دولة، ولكنها بالمقابل متى ثبت ارتكاب الجاني للجريمة عن طريق عنوان جهاز الاتصال أو الأدلة والقرائن المرتبطة بها، ففي هذه الحالة يصعب الافلات من العقوبة.

ونخلص إلى أن ازدهار الحضارة البشرية، وانتشار التقدم التقني ساعد في تسهيل الأمور الحياتية في العصر الحديث، ومن الطبيعي أن تكون هناك بعض المخاطر، المتعلقة باساءة استخدام الحاسب الآلي والشبكة العنكبوتية ووسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي، مما استدعى وجود أنظمة لمكافحة ومعاقبة مرتكبي الجرائم المعلوماتية في معظم دول العالم، ونعتقد أن مسؤولية حماية الخصوصية تبدأ من الشخص نفسه، من خلال معرفة طبيعة الجريمة المعلوماتية وعقوبتها، وزيادة الوعي بمخاطر التقنية وأهمية حماية المعلومات والأجهزة والبرامج من الاختراق، وعدم الدخول في المواقع المشبوهة، التي قد تتسبب في انتهاك خصوصية الإنسان بشكل أو بآخر، وتجنب التورط في علاقات قد تجعل من الشخص ضحية لمرتكبي الجرائم المعلوماتية والابتزاز المادي والجسدي.

قرارات العمالة المنزلية.. المهم التطبيق

المصدر: جريدة عكاظ السبت 5 شعبان 1436هـ - 25 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150523/Con20150523773140.htm

إبراهيم إسماعيل كتبي

وسط شكاوى مريرة متصاعدة من تكاليف ومشكلات استقدام العمالة المنزلية، أصدرت وزارة العمل مشكورة قبل أيام حزمة من القرارات الجديدة حددت راتب العمالة النسائية من بنجلاديش بـ (800) ريال شهريا ومن النيجر أقل بخمسين ريالا، ومدة الاستقدام شهرين، ومائة ريال غرامة عن كل يوم تأخير بحد أقصى ثلاثة آلاف ريال، وإجراءات أخرى منظمة. وستلحق بها عمالة الدول الأخرى.

هذه القرارات حتما ستسهم نسبيا في ضبط الأمور، لكن التحدي دائما في غياب التطبيق والحلول العملية التي وبكل أسف تجعلنا نردد المثل القائل (أسمع كلامك أصدقك أشوف الواقع أتعجب). وهذا هو حال الفجوة المزمنة بين قرارات وزارة العمل، طالما ظلت أطراف الأزمة في الداخل والخارج يركنون الأنظمة على جنب ويصرون على فوضى السوق، لفرض تنازلات رسمية ومجتمعية لتحقيق مكاسب ضخمة وسريعة، على حساب المصلحة العامة وحقوق ومصالح الناس، حتى تراكمت متاعب ومشكلات الاستقدام عامة والعمالة المنزلية النسائية خاصة.

من هنا استقبل كثيرون القرارات الجديدة بقولهم: (المهم التطبيق) فمن الذي يضمن حقوق المواطن مقابل ما يدفعه دون انتهازية ؟، وما يجب أن يسترده من تكاليف دون مماطلة إذا أخل مكتب الاستقدام بالشروط المنظمة وبالعقد؟، وهل يستلم قيمة التأخير لو تأخر المكتب لأسباب تتعلق بظروف العاملة في بلادها وبالمكاتب الخارجية؟، الاحتمال الوارد جدا في هكذا حالة، أن المكتب في المملكة وقبل انقضاء الشهرين بأيام سيعيد ما دفعه المواطن المتعاقد معه أو ربما يساومه على زيادة ودية قد يقبل بها البعض حتى لا يدخل في دوامة إجراءات جديدة وشهرين آخرين للاستقدام.

أيضا ماذا لو طلب المواطن مواصفات محددة في العاملة المستقدمة كالخبرة المنزلية والسن ولغة عربية أو إنجليزية ولو مكسرة، ثم فوجئ بأنها فاقدة لكل ذلك ولا تعرف كيف تعامل الأطفال إلخ ؟، قطعا لا حل سوى أن يتحمل مشكلات يومية أو يدخل في متاهات مع المكاتب، أو آخر الدواء تسفيرها بخسارة من أولها لآخرها.

لابد أن نعترف بوجود مشكلات متراكمة في الواقع منذ سنوات طويلة، نظرا للطلب الكبير عندنا، يقابله عرض في الدول المصدرة لتلك العمالة المنزلية دون تنظيم لها ولا تأهيل، لأنها أمام حاجتنا وتنازلنا بمثابة أرقام تجلب مبالغ ضخمة لصالحهم، وما يهمهم تلبية (الكم) لأسواقنا المتعطشة، لذا لا تهمهم شروطنا.

الظاهرة الأخرى هي تأجير خدمات العاملة المنزلية، وهي في الواقع ليست بأفضل حالا، ذلك لأن أسعار الإيجار في زيادة وسترتفع في رمضان لوجود مكاتب استقدام تبيع وتشتري وتؤجر الخدمات بأسعار تصل إلى 2500 ريال شهريا، ومن يتمسك بالأسعار الرسمية فلن يطل في وجهه أحد، لأن العاملة تجيد اللعبة ولا تقبل بالأقل وأمامها عروض أعلى يوفرها سماسرة السوق السوداء، ويسهم فيها المواطن الذي لا يريد وجع القلب مع مكاتب الاستقدام ومتاعب العمالة الجديدة.

أعود وأقول: لابد من حلول حقيقية عملية تعالج ثغرات التحايل والانتهازية، وقطعا المواطن عليه دور بالتعاون في ذلك، لكن كثرة الطلب وتعدد الوسطاء في الداخل والخارج والتنازلات، عوامل تثير شهية الجشعين في تجاوز الأنظمة، ثم نكتشف وتكتشف معنا الوزارة أن الأزمة تحتاج لقرارات تصحيحية جديدة.. وهكذا دواليك، لأننا نغرق في مشكلات تلدغنا كثيرا دون المقياس الأنجع، وهو التنفيذ والمتابعة والتقييم والردع اللازم لضبط كافة الأطراف، عندها تدرك أنه لا نتيجة للضغوط، وأن التلاعب يعني عمليا الخسارة الأكيدة.. وهكذا استقرت دول كثيرة قريبة وبعيدة في هذه الأمور الخدمية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 4 شبان 1436هـ - 22 مايو 2015
م
اضغط هنا

المصدر: جريدة الحياة السبت 5 شعبان 1436هـ - 23 مايو 2015م

اضغط هنا